جـامعة الجيلالي بونعامة بخميـس مليـانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

تـــأثير جماعـات حمـــاية البيئـــة على إستراتيجيـــة المؤسســـة الإقتصـــادية

دراســـة حـــالة مؤسسة ملبنة عريب

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية
تخصص: إقتصاد وتسيير المؤسسة

إعداد الطالبين: عبيدات عبدالرحمان
بوكرة عباسي فارس

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ/ (أستاذ محاضرأ – جامعة الجيلالي بونعامة)	رئيسا
أ/ شيشة نوال (أستاذ محاضر أ–جامعة الجيلالي بونعامة)	مشرفا
أ/ (أستاذ محاضر –جامعة الجيلالي بونعامة)	ممتحنا

السنة الجامعية : 2018–2019

إهداء

إن الحمد لله بدءا على إنجاز هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على النبي الكريم محمد بن عبد الله وبعد: إلى من قال فيهما عز وجل [و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا] الآية (24) سورة الإسراء .

إلى قرة عيني وموجة قلبي، ربيع أيامي، أمي الغالية أدامها الله لنا
أتمنى لها طول العمر و الصحة و العافية

كما أهدي ثمرة جهدي إلى ذلك الشخص الذي لم يبخل علي يوما بروحه وماله إلى الشخص الذي يسعد بسعادتي ويحزن بحزني رمز الأبوة...أبي الغالي أطال الله في عمره
مهما أطلت في الثناء عليكما لن أبلغ المعشار من حقكما
فحسبي رضاكما

كما أهدي عملي هذا إلى كل إخوتي و أخواتي الأعزاء حفظهم الله

إلى كل الأهل والأقارب

إلى جميع أصدقائي الأعزاء

إلى هؤلاء أهدي ثمرة جهدي التي قطفتها من شجرة العلم والمعرفة خلال الحياة العلمية

فشكرا لكم جميعا وجزاهم الله كل خير

عبدالرحمان

إهـــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى " وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

إلى عائلتي لتضحياتهم وصبرهم

أمي وأبي، إلى شموع

البراءة

إلى كل أقاربي وأصحابي.

وإلى كل من يعرفني من قريب

أو بعيد ومن حذا حذو هذا الدرب.

إلى الجزائر.

أهدي ثمرة هذا الجهد

الحمد لله الذي وفقني وسدد خطاي وأعانني وأهداني

فارس

شكر وعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا، والقائل في محكم تنزيله

{{ إِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ ....}} سورة إبراهيم الآية{07}

ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم **{{ من لم يشكر الناس لم يشكر الله}} رواه مسلم.**

نتقدم بجزيل الشكر الخالص إلى كل من كانت له يد المساعدة في هذا العمل سواء كان من قريب أو بعيد.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بأسمى معاني التقدير والاحترام والعرفان إلى أستاذتنا القديرة: الدكتورة" **شيشة نوال** "

المشرف على بحثنا هذا الذي سهل لنا طريق العمل ولم يبخل علينا بالنصح والإرشاد والتوجيه.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة أساتذة وعمال " **كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير** "

بجامعة "الجيلالي بونعامة" بخميس مليانة" لما لهم من فضل قليل كان أو كبير.

كما لا ننسى جميع الأصدقاء والطلبة **" بوزيان وليد "** الذين ساعدونا من بعيد أو من قريب في إعداد هذا البحث المتواضع.

وفي الأخير نحمد الله جلا وعلا الذي أنعم علينا بإنهاء هذا العمل.

عبدالرحمان، فارس

الملخص

لقد كانت للمؤسسات الاقتصادية في القرن الماضي تسعى لتحقيق الأرباح وتعظيمها، حتى ولو كان ذلك على حساب البيئة الطبيعية، لكن وبعد التدهور الكبير الذي عرفته هذه الأخيرة، برزت صحوة فكرية لم تتوقف تطالب بضرورة الأخذ بالحسبان لانعكاسات أنشطة هذه المؤسسات على البيئة، ولهذا أصبح من الضروري لها أن تتبنى أنظمة إدارية حديثة تدمج الاهتمامات البيئية ضمن سياستها التسييرية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر جماعات حماية البيئة على إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية وتكونت عينة الدراسة من 80 موظف، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي والمقابلة في البحث للوصول إلى النتائج والتي كانت كالآتي لجماعات حماية البيئة دور وأثر كبير على إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية، وأخيرا جماعات حماية البيئة تؤثر على إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية.

الكلمات المفتاحية: جماعات حماية البيئة، الإستراتيجية، المؤسسة الإقتصادية.

Summary

The economic institutions of the last century sought to maximize profits, even at the expense of the natural environment. However, after the great deterioration experienced by the latter, there emerged an intellectual awakening that did not stop demanding the need to take into account the repercussions of the activities of these institutions on the environment; It should adopt modern administrative systems that integrate environmental concerns within its management policy.

The aim of this study was to identify the impact of environmental protection groups on the strategy of the economic institution. The sample of the study consisted of 80 employees. The analytical descriptive approach and the interview were used in the research to reach the results which were the role of the environmental protection groups and the impact on the strategy of the economic institution. On the strategy of the economic institution.

Keywords: environmental protection groups, strategy, economic institution.

فهرس المحتويات

العنوان الصفحة

الإهداء
الشكر
الملخص
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
قائمة الملاحق
المقدمة العامة.....أ، ب، ت

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيـــــد.....05
المبحث الاول: إسترتيجية المؤسســـة ومداخلها.....06
المطلب الأول: مدخل عام إلى الفكر الاستراتيجي.....06
المطلب الثاني : المراحل التسييرية للإستراتيجية.. 10
المطلب الثالث : نماذج التحليل الاستراتيجي.....13
المبحث الثاني: ماهية جمعيـــة حماية البيئـــة.....16
المطلب الأول: مفـــــاهيم عامة.....16
المطلب الثاني: المكانيزمات المؤسساتية المركزية.....18
المطلب الثالث: الوســـــائل القانونية لحماية البيئة.....22
المطلب الرابع: دور جماعات حماية البيئة في تطوير المؤسسة الإقتصادية.....27
المبحث الثالث: الأدبيات النظرية والتطبيقية.....30
المطلب الأول: الدراسات العربية والمحلية.....32
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية..... 34
المطلب الثالث: إجراء المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.....34
خلاصة الفصل.....37

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية.

تمهـــيد.....39
المبحث الاول: بطاقة تعريفية لمؤسسة ملبنة عريب.....40
المطلب الأول: التطور التاريخي للمؤسسة الأم وتقديم "ملبنة عريب".....40
المطلب الثاني: تقديم ملبنة عريب.....40
المبحث الثاني: منهجية الدراسة.....44
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في انجاز الدراسة.....44

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة و القياس.....45
المبحث الثالث: تحليل فقرات الاستبيان وعرض النتائج.....47
خلاصة الفصل.....62
خاتمة 64
المراجع 68
الملاحق 73

قائمة الجداول

أولا: قائمة الجداول.

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	التصورات الحديثة للاستراتيجية	08
2-1	أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية إجراء المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة والدراسات السابقة	35
1-2	عدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة	45
2-2	سلم ليكارت الخماسي	46
3-2	مقياس ألفا كرومباخ	47
4-2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	48
5-2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن	48
6-2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي	48
7-2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	49
8-2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير طبيعة المؤسسة	49
9-2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير نوع النشاط	50
10-2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات النشاط	50
11-2	معلومات خاصة بإسترتيجية المؤسسة الإقتصادية	51
12-2	معلومات خاصة بجماعات حماية البيئة	53
13-2	معلومات خاصة بالعلاقة بين المتغيرين	55
14-2	الفوارق بين اتجاهات عينة الدراسة نحو إسترتيجية المؤسسة الإقتصادية وفقا لمتغير الجنس	56
15-2	الفوارق بين اتجاهات عينة الدراسة نحو إسترتيجية المؤسسة الإقتصادية وفقا لمتغير السن	57
16-2	الفوارق بين اتجاهات عينة الدراسة نحو إسترتيجية المؤسسة الإقتصادية وفقا لمتغير المستوى الدراسي	57

2-17	الفوارق بين اتجاهات عينة الدراسة نحو إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية وفقا لمتغير سنوات الخبرة	58
2-18	الفوارق بين إتجاهات عينة الدراسة نحو جماعات حماية البيئة وفقا لمتغير الجنس	58
2-19	الفوارق بين إتجاهات عينة الدراسة نحو جماعات حماية البيئة وفقا لمتغير السن	59
2-20	الفوارق بين إتجاهات عينة الدراسة نحو جماعات حماية البيئة وفقا لمتغير المستوى الدراسي	59
2-21	الفوارق بين إتجاهات عينة الدراسة نحو جماعات حماية البيئة وفقا لمتغير سنوات الخبرة	60
2-22	نتائج تأثير جماعات حماية البيئة على إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية	61

قائمة الأشكال

ثانيا: قائمة الأشكال.

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	التنسيق والترابط بين المستويات الإستراتيجية الثلاثة	10
2-1	نموذج HARVARD المقترح للتحليل الاستراتيجي	13
1-2	نموذج الدراسة	45
2-2	دائرة الجنس	48
3-2	دائرة السن	48
4-2	دائرة المستوى الدراسي	48
5-2	دائرة سنوات الخبرة	49
6-2	دائرة طبيعة المؤسسة	49
7-2	دائرة نوع النشاط	50
8-2	دائرة سنوات النشاط	50

قائمة الملاحق

ثالثا: قائمة الملاحق.

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	إستمارة الاستبيان	73
02	صدق وثبات الإستبيان	76
03	معامل الإرتباط ومعادلة الإنحدار لجماعات حماية البيئة وإسترتيجية المؤسسة الإقتصادية	77

مقدمة عامة

تمهيد

أدى التقدم العلمي والتقني الذي شهده العالم إلى ارتفاع عدد المؤسسات الاقتصادية والصناعية، عملت هذه الأخيرة على دفع عجلة النمو الاقتصادي وتلبية الطلب المتزايد على المنتجات، لكن في المقابل نتج عن هذا التطور أزمات بيئية خطيرة، بسبب الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية، بالإضافة إلى مخلفات عمليات التصنيع السائلة والصلبة والإنبعاثات الغازية السامة والتي لم يستطع النظام البيئي استيعابها.

حيث أصبحت حماية البيئة من الإهتمامات الأساسية للمؤسسة في الوقت الراهن، فمنذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، نشهد تغيرا سريعا ومذهلا نحو الإهتمام بحماية البيئة من طرف مسيري المؤسسات الإقتصادية عموما والصناعية منها على وجه الخصوص، هذه الأخيرة يشار إليها بأنها هي المسئول الأول عن تلوث البيئة نتيجة لمخلفات العملية الإنتاجية التي يتم طرحها في المحيط الطبيعي.

ما دفع بالمؤسسات الاقتصادية إلى التركيز على حماية البيئة، حيث أصبحت من ضمن أولوياتها، وذلك لما تفرضه مقتضيات ومتطلبات التنمية المستدامة، خاصة مع زيادة التشريعات والقوانين البيئية وتنامي الوعي البيئي لدى المستهلك وجماعات الضغط التي قد تؤثر على مصير المؤسسة، وبالتالي فهي تسعى لتحقيق التكيف الإيجابي مع متغيرات المحيط ومتطلباته الجديدة ومواجهة تزايد حدة المنافسة، بما يكفل بقاء واستمرار المؤسسة وتفوقها.

مشكلة البحث.

تلعب جمعيات حماية البيئة دورا كبيرا وفعالا في الحد من المخاطر المتدفقة عن الاستراتيجيات والسياسات المتبعة من قبل المؤسسات الإقتصادية، والتي ينتج عنها أزمات بيئية متفاوتة الخطورة، ولهذا سعت بعض المؤسسات إلى تحسين سلوكها البيئي وإدماج الاعتبارات البيئية ضمن رؤيتها الإستراتيجية وأولويات سياساتها التسييرية، ما دفعنا الى طرح الاشكالية التالية:

ما مدى تأثير جمعيات حماية البيئة على إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية ؟.

وبناءا على الإشكالية الأساسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- فيما تتمثل الاليات الإقتصادية لحماية البيئة؟ وهل لها دور فعال في الحفاظ على البيئة؟.

2- هل توجد علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية لجماعات حماية البيئة على إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية ؟.

3- هل توجد فروق معنوية عند مستوى دلالة 0.05 لجماعات حماية البيئة وإستراتيجية المؤسسة الإقتصادية وفقا للمتغيرات الوسيطة (الجنس، السن، المستوى الدراسي وسنوات الخبرة)

الفرضية الرئيسية.

- تؤثر جماعات حماية البيئة على إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية.

فرضيات البحث.

1- تتمثل الاليات الإقتصادية في (تقويم الآثار البيئية، الإنتاج الأنظف، تحصيل تكاليف التلوث و إعادة التدوير) ولها دور فعال في الحفاظ على البيئة.

2- وجود فروق معنوية عند مستوى دلالة 0.05 لجماعات حماية البيئة وإستراتيجية المؤسسة الإقتصادية وفقا للمتغيرات الوسيطة (الجنس، السن، المستوى الدراسي وسنوات الخبرة)

3- هناك علاقة وأثر ذو دلالة لجماعات حماية البيئة على إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية.

مبررات إختيار الموضوع.

1- قلة البحوث في مجال جماعات حماية البيئة وذلك لحداثة الموضوع.

2- أهمية الموضوع بالنسبة لمختلف المؤسسات لما يتيحه من ردع وتحفيز على احترام البيئة.

3- الميول والرغبة في هذا الموضوع ومحاولة كسب مهارات وقدرات في هذا المجال للإستفادة منها لاحقا.

أهداف البحث.

- التعرف على وجهة نظر المؤسسة الإقتصادية إلى حماية البيئة.
- توضيح مفهوم ودور جماعات حماية البيئة في تحديد إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية.
- توضيح أثر جماعات حماية البيئة على إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية.
- الوصول إلى نتائج وتوصيات ذات فائدة فيما يتعلق بموضوع الدراسة.

أهمية البحث.

يكتسب هذا البحث أهمية كبيرة فهو يدرس جانباً مهماً في الحفاظ على إستمرارية المؤسسة الإقتصادية وهو حماية البيئة، وتأتي أهمية البحث من التالي:

- تساهم الدراسة في إثراء المحتوى العربي والمعرفة بدور جمعيات حماية البيئة في تحديد إستراتيجية المؤسسة.
- دراسة دور جمعيات حماية البيئة في الحد من المخاطر البيئية الناجمة عن المؤسسات الإقتصادية وكيفية تأثيرها في تحديد إستراتيجية المؤسسة.

حدود الدراسة: بالنسبة لحدود الدراسة كانت كما يلي:

1- الحدود الزمانية: من 01 مارس 2018 إلـى غاية 01 مـاي 2018.

2- الحدود المكانية: مؤسســة ملبنة عريب، ومكتبة الجامعة بخميس مليانة.

منهجية البحث

سوف يتم اعتماد المنهج الوصفي بإستخدام أداة التحليل لواقع جمعيات حماية البيئة وسلوك المؤسسات الإقتصادية نحوها، والمنهج الإستقرائي من خلال جمع البيانات الأولية عن طريق توزيع 80 إستبيان لمجموعة من المستخدمين.

وبالنسبة للبيانات الثانوية سيتم العودة إلى عدد من المراجع الأجنبية والعربية على ندرتها ومقالات منشورة في عدد من وسائل الإعلام المختلفة ومواقع إلكترونية عامة ومتخصصة.

كما سيتم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري كمرجع معامل الإرتباط ومعادلة الإنحدار أيضاً في الوصول إلى النتائج.

صعوبات البحث

إعترضتنا خلال إنجاز هذا العمل العديد من الصعوبات خاصة عند بداية إعداد الدراسة، ولعل أهمها صعوبة الحصول على بعض المراجع عن الموضوع لعدم توفرها، وكذلك الحال بعض العراقيل في الحصول على بعض

المعلومات والإحصائيات من مكان اجراء التربص، وواجهتنا صعوبة أخرى تتعلق بتعديل الإستبانة مرات عديدة لتتناسب مع المستوى الثقافي والتعليمي لأفراد العينة المدروسة سواء من حيث المضمون أو الشكل.

هيكل البحث

بغية دراسة هذا الموضوع، والإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى فصلين سبقتهم مقدمة عامة، وتليهم خاتمة تحتوي ملخص عام حول البحث، وأهم النتائج المتوصل إليها إضافة إلى بعض الاقتراحات والتوصيات.

الفصل الأول تضمن الإطار النظري للموضوع تحت عنوان الأدبيات النظرية والتطبيقية لجماعات حماية البيئة وإستراتيجية المؤسسة الإقتصادية مقسم إلى ثلاثة مباحث، الأول يتضمن المؤسسة الإقتصادية والمبحث الثاني تضمن جماعات حماية البيئة، وتناولنا في المبحث الثالث الدراسات السابقة، نقاط الاختلاف والتشابه بينها وبين الدراسية الحالية.

أما الفصل الثاني فتضمن الدراسة التطبيقية بمؤسسة ملبنة عريب وقسم إلى ثلاثة مباحث، الأول تضمن تقديم عام بمؤسسة ملبنة عريب، أما المبحث الثاني فقد شمل منهجية الدراسة، وتناولنا في المبحث الثالث تحليل فقرات الاستبيان وعرض النتائج.

الفصـــل الأول

تمهيد

تتميز بيئة الأعمال الحالية باضطراب عالي بسبب التغيرات السريعة والعنيفة التي تحدث في الاقتصاديات الإقليمية والعالمية على حد سواء، والتي أثرت بشكل أو بآخر في المتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية... إلخ، وقد أدى ذلك إلى زيادة عدم التأكد البيئي، حيث أصبحت البيئة (الطبيعية) تأخذ حيز من الإهتمام بالنسبة للمؤسسة الإقتصادية، وذلك لوجود جماعات حكومية وغير حكومية تهتم بكل ما يخص بالبيئة والمحافظة عليها، وبالتالي أصبح لديها ثقل ونفوذ إداري من جهة وسياسي من جهة أخرى ما يجعلها تؤثر على قرارات المؤسسات الإقتصادية وهذا الأمر وضع المؤسسات وخاصة إداراتها العليا أمام تحدي كبير، وهو الاحتفاظ بموطئ قدم وسط هذا الخضم الهائل من المنافسة والغموض، لذلك كان عليها البحث على وسيلة تمكنها من اختيار المجالات التي تضمن لها التفوق فيها وإدارتها من أجل التكيف مع المتغيرات البيئية أولا، وتوظيف مجالات التفوق للحصول على النمو المرغوب ثانيا والوصول إلى النجاح الاستراتيجي الذي يحقق للمؤسسة البقاء الأطول في دائرة الضوء ثالثا.

ومن أجل الإلمام بجميع ما له علاقة بالدراسة قسمنا هذا الفصل إلى عدة مباحث، كما يلي:

- **المبحث الأول :** إسترتيجية المؤسســة ومداخلها.
- **المبحث الثاني :** ماهية جماعات حماية البيئــة.
- **المبحث الثالث:** الأدبيات النظرية والتطبيقية.

المبحث الأول :إستراتيجية المؤسسـة ومداخلها.

يلعب التفكير الاستراتيجي الذي نشأ نتيجة التغيرات والتطورات السريعة والحاصلة في البيئة المحيطة بالمؤسسات كجزء من الإدارة الإستراتيجية دورا في كافة العمليات والسياسات والخطط التي ترسخها المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها، لذلك تزايدت أهمية مفهوم الإستراتيجية في الوقت الحاضر وفي مختلف المجالات، باعتباره أحد أهم الجوانب التي تعتمد عليها المؤسسات في مواجهة المنافسة والتغيرات البيئية، ومن خلال هذا المبحث نحاول إلقاء الضوء على بعض المفاهيم المرتبطة بالفكر الاستراتيجي .

المطلب الأول: مدخل عام إلى الفكر الاستراتيجي.

إن الإستراتيجية مفهوم يتطور مع الوقت، فهما من المفاهيم الفكرية الحديثة نسبيا في مجال الأعمال، التي تستوجب الفهم من قبل متخذي القرار والمسؤولين في المؤسسات الصناعية والخدمية .

أولا: مفهوم الاستراتيجية

الإستراتيجية من المفاهيم التي ظهرت في الميدان العسكري بهدف دراسة سبل النجاح في الحروب والمعارك، فقد اشتقت كلمة إستراتيجية من الكلمة اليونانية " STRATEGOs " التي تعني قيادة القوات[1]، وانطلاقا من الجذور العسكرية لمفهوم الاستراتيجية يرى " Clausewitz" وهو خبير عسكري أن الإستراتيجية عبارة عن ترابط ثلاث عناصر[2]:

- تركيز القوات ؛
- اقتصاد القدرات ؛
- حرية التحرك.

ونظرا للتشابه الكبير الموجود بين المجالين الاقتصادي والعسكري، وبعد انتشار مصطلح الحرب الاقتصادية مع ازدياد حدة المنافسة بين المؤسسات، بدأ الاهتمام بالإستراتيجية من قبل متخذي القرارات، والقائمين على ممارسة عمليات التسيير والإدارة في المؤسسات، حيث أصبحت المؤسسات الناجحة تحرص على نشر الفكر الاستراتيجي بين المديرين، بحيث تعكس قراراتهم بعد استراتيجيا يتمثل في زيادة قيمة المؤسسة من وجهة نظر العملاء والمساهمين والمجتمع ككل.

ولقد اختلف الباحثون والمتخصصون في ضبط تعريف الإستراتيجية في مجال التسيير، فقد عرفها Chandler "[3] "على أنها تحديد الأهداف والغايات الأساسية طويلة الأجل للمؤسسة، واختيار طرق التصرف و تخصيص الموارد الضرورية بغرض تحقيق هذه الأهداف"، في حين يرى [4] "I.ANSOFF» أن الإستراتيجية هي" مجموعة من القرارات التي تسير سلوك المؤسسة، كما ينظر اليها على أنها جملة من القرارات التي تختص بتحديد الأهداف على

---

[1] – كاظم نزار الركابي، **الإدارة الاستراتيجية (العولمة و المنافسة)**، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص 21 – 22 .

[2]- Gerry johnson et autres , **Stratégique** , 7 eme édition, pearson éditions , paris, 2005, p.22.

[3]- Alfred chandler, **stratégies et structures de l'entreprise**, les éditions d'organisation, paris, 1989, p 76.

[4]- IGOR Ansoff, **stratégie et développement de l'entreprise,** 3eme Edition, édition d'organisation, paris, 1988, p. 110.

المدى الطويل في مجالات النشاط الحالية والممكنة، وكذا التحركات التحقيق الأهداف المختارة في مجالات النشاط المنتقاة ".[1]

وهناك من يركز على أهمية الإستراتيجية في تخطيط وتطبيق السياسات وفقا للإمكانيات والموارد المتاحة للمؤسسة [2]، ويعتبر إعداد إستراتيجية للمؤسسة، اختيار المجالات الأنشطة التي تعمل فيها المؤسسة، وتخصص لها موارد بطريقة تضمن البقاء والنمو[3]

ويؤكد [4]"PORTER" على سعي الإستراتيجية الحصول على وضعية ذات مرد ودية ودائمة في إطار القوى المحددة للإطار التنافسي للقطاع أو هو تعريف مستوحى من الاقتصاد الصناعي، وهو نفس الاتجاه الذي يذهب إليه J.p Angelier [5] الذي يعتبرها مجموعة من القرارات والوسائل المستخدمة بغرض التنصل من ضغوط المنافسة المفروضة على المؤسسة.

هذا وقد عاد " Porter " مرة أخرى واستعرض تعريفا آخر أكثر شمولا، أشار فيه إلا أنه لم يعد بالإمكان إعطاء الإستراتيجية مفهوما واحدا، قادرا على الإحاطة بها بشكل شمولي وعميق، واقترح ثلاث تعاريف متتابعة للإستراتيجية: [6]

- الإستراتيجية هي خلق قيمة متفردة ومولدة للقيمة والتي تتضمن تنسيقا خاصا للأنشطة؛
- جوهر الإستراتيجية يقوم على اختيار مالا يجب عمله؛
- الإستراتيجية ترتكز على خلق الترابط بين أنشطة المؤسسة.

وقد أعطى كل من Hamel و Parhald تصورات حديثة للاستراتيجية، حيث يقتضي حسبهما إعطاء تعريف شامل للاستراتيجية ثورة على جل المفاهيم المرتبطة بالاستراتيجية، كما يوضح الجدول التالي :

1- J.C. Tarondeau, **stratégie industrielle,** Vuibert paris, 1998, pp. 26-27.
2- Ahmed Hamadouche, **Méthodes et outils d'analyse stratégique**, édition Chihab, Alger, 1997, p. 25.
3- J.P.Détrie et autres, **STRATEGOR**, 3eme édition, dunod, paris, 1997, p 09.
4- Michael porter, **L'avantage concurrentiel comment devancer ses concurrents et maintenir son avance**), dunod, 2005, p. 11.
5- J.P. Angelier, **économie industrielle (méthodes et éléments)**, OPU, Alger , 1993, P. 85
دراسة بعنوان" **What is the strategy** " فازت بجائزة Mc kinsey" عام 1996
6- Frederic Frery, **Propositions pour une axiomatique de la stratégie**, WWW.stratégie -Aims.com/ Normandie 04 session / frery.PDF.

الجدول رقم (1-1): التصورات الحديثة للاستراتيجية.

ليست فحسب	وإنما
مواجهة التحديات المنافساتية	
تهيئة العمليات	تجديد الاستراتيجيات(Regeneration)
تحول المؤسسة	تحول القطاع
رفع النصيب من السوق	رفع النصيب للفرص الجديدة
تخيل المستقبل	
الاستراتيجية كتعلم	الاستراتيجية ترك التعلم Désaprentissage
الاستراتيجية كتموقع	الاستراتيجية كبصيرة Clairoyance
التخطيط الاستراتيجي	الهندسة الاستراتيجية
التعبئة من أجل المستقبل	
الاستراتيجية كمواءمة	الاستراتيجية كتجاوز
الاستراتيجية كاستغلال للوسائل المتاحة	الاستراتيجية كرصد للموارد
الوصول الأول	
المنافسة في إطار القطاع العام	المنافسة بعد إعادة رسم حدود القطاع
تقليص أجال الطرح في السوق	التفوق في مجال المهارات الأساسية
المنافسة بين المؤسسات	المنافسة بين التحالفات الوصول إلى أكبر اكتشافات
الحصول على أكبر نجاح تسويقي	للأسواق الجديدة
التفوق في المنتجات	تقليص أجال السبق العالمي

المصدر: عبد المليك مزهودة، **مساهمة الإعداد مقاربة تسييرية مبنية على الاستراتيجي (دراسة حالة قطاع الطحن بالجزائر)** ، أطروحة دكتوراه العلوم، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، جوان 2007 ، ص 29.

ومما سبق يمكن القول أن الإستراتيجية هي مجموعة الخيارات التي تعمل المؤسسة على تحقيقها في مدة زمنية معينة، وفي ظل بيئة غير مستقرة، من أجل تحسين وضعيتها التنافسية وبالتالي ضمان بقائها واستمراريتها ونموها.
تتمتع هذه المفاهيم بدرجة واحدة نظريا، فليس هناك مفهوم يمكن أن يتصدر أو يكون له الأولوية ، كما أن هذه المفاهيم رغم تناولها لمواضيع متعددة إلا أنها تكمل بعضها البعض، ويضيف كل مفهوم عناصر مهمة لفهم الاستراتيجية.

ورغم تعدد تعاريف الإستراتيجية واختلاف اتجاهاتها، إلا أنه هناك اتفاق على أنها تهتم بـــ:

- علاقة المؤسسة ببيئتها الداخلية والخارجية؛
- تخطيط وتحديد السياسات والأهداف طويلة الأجل؛

– التركيز على الموارد وأساليب تخصيصها على الأعمال والأنشطة المختلفة؛

– المساهمة في دعم المركز التنافسي للمؤسسة.

ثـــانيـا: مستويات الإستراتيجية

شهدت المؤسسات في العقود الأخيرة بروز مؤسسات تتميز بتنوع سلعها وخدماتها، مما استوجب ظهور مستويات مختلفة للإستراتيجية تتناسب مع تعدد وتنوع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة، ويتفق الباحثون على وجود ثلاث مستويات رئيسية للإستراتيجية والتي تشكل حالة عامة لأغلب المؤسسات في العالم الصناعي :

1– إستراتيجية المؤسسة: يتم التركيز في هذا المستوى على اتخاذ القرارات ذات العلاقة بعمل المؤسسة، ومنتجاتها وأسواقها القائمة والمستقبلية، ومستويات التدفقات المالية من الوحدات الإنتاجية وإليها، وعلاقة المؤسسة مع الأطراف الأخرى في البيئة الخارجية، وتهتم كذلك بتصميم المحيط الكلي للمؤسسة، وكذا الطريقة التي تضيف بها قيمة المختلف أنشطة المؤسسة[1]، وتهدف الاستراتيجية على هذا المستوى إلى ما يأتي[2]:

– تحديد الخصائص المميزة للمؤسسة وبصفة خاصة الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية؛

– تحديد السوق الذي تتعامل فيه المؤسسة؛

– تحديد وتخصيص الموارد المتاحة؛

– خلق روح التعاون بين وحدات الأعمال.

2– إستراتيجية الأعمال: وتعرف كذلك بإستراتيجية النشاط، ويشير مفهوم وحدة الأعمال أو مجال النشاط الاستراتيجي إلى مجموعة منسجمة من السلع أو الخدمات موجهة إلى أسواق محددة، له منافسين معينين مع إمكانية صياغة استراتيجية خاصة لكل وحدة، ويركز هذا النوع من الاستراتيجيات على تحسين الوضع التنافسي لمنتجات أو خدمات المؤسسة في الصناعة التي تنتمي إليها، أو القطاع السوقي الذي يتم خدمته بواسطة ذلك القسم[3]، كما أن الخيارات المتخذة على هذا المستوى يجب أن تستجيب للتطلعات السوقية للمؤسسة، وكذا تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة مثل المردودية على المدى الطويل، ونمو حصتها السوقية[4]، وذلك من خلال محاولة الإجابة على التساؤلات التالية[5]:

– ما هي المواصفات الرئيسية للمنتجات والخدمات المطلوب إنتاجها من قبل الوحدة ؟

– من هم المستهلكون والعملاء الرئيسيون والمشترون لمنتجات الوحدة ؟

– كيف يمكن للوحدة مواجهة المنافسة في البيئة المحلية ؟

– كيف يمكن للوحدة تحقيق الانسجام مع الاستراتيجية الكلية لتحقيق أهداف المؤسسة ؟

3– الإستراتيجية الوظيفية: يقوم مدراء الأقسام الوظيفية بالأعمال التفصيلية الإستراتيجية، ونطاق أعمالها يتسم بالتركيز على الأعمال أو الوظائف المحددة مثل (وظيفة الأفراد، التمويل، الإنتاج، التسويق، ...)، والدور

---

[1]- Genry Johnson et autres, op.cit, p12

[2]– اسماعيل محمد السيد، **الإدارة الاستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2000، ص 27.

[3]– ثابت عبدالرحمان إدريس وجمال الدين محمد المرسي، مرجع سابق، ص 47.

[4]- Genry Johnson et autres , op.cit , p12

[5]– عبد العزيز صالح بن حبتور، **الإدارة الإستراتيجية (إدارة جديدة في عالم متغير)**، ط2، دار المسيرة، عمان، 2007، ص 52.

الإستراتيجي في هذا المستوى يكون أقل مدى مقارنة مع مستوى المؤسسة ككل أو مستوى وحدة الأعمال[1]، وتتميز الاستراتيجيات في هذا المستوى بأنها ذات طابع تشغيلي وتنفيذي قصير المدى لا يستمر تأثيرها لفترة طويلة نسبيا ومن أمثلة ذلك القرارات الاستراتيجية الخاصة لاختيار الموردين والمناطق الجغرافية.

ويلاحظ أن المستويات الثلاثة للاستراتيجية تكون ما يسمي بهيراركية الاستراتيجية في المؤسسات الكبيرة، وعليه تجدر الإشارة إلى ضرورة إيجاد آليات مناسبة للتنسيق بين هذه المستويات الثلاث، بغرض وضع استراتيجيات المؤسسة كما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-1): التنسيق والترابط بين المستويات الإستراتيجية الثلاثة.

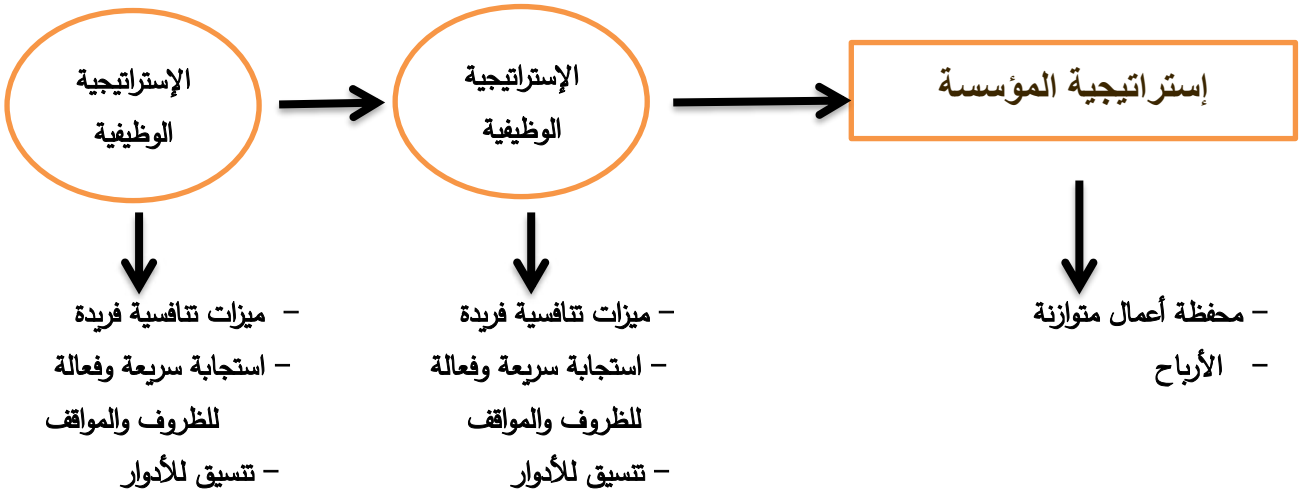

المصدر: طاهر محسن منصور الغالي و وائل محمد صبحي إدريس، مرجع سابق، ص 48.

المطلب الثـــاني: المراحل التسييرية للإستراتيجية.

توضح هذه المراحل كيفية انتقال تسيير المؤسسات من نظرة اقتصادية محضة متنبأ لها إلى إدارة نحو قيادة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى الانتقال من المخطط إلى الفعل الاستراتيجي، ومن نظرة كمية إلى نظرة نوعية، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين أربعة مراحل التطور الإدارة الاستراتيجية في المؤسسات هي:

1- مرحلة التخطيط المالي الأولي: والذي يؤشر بنظام تسيير الموازنات، والذي يرجع إلى بداية العشرينات من القرن الماضي، حيث تمكنت بعض المؤسسات الأمريكية وعلى رأسها شركة Du pont de Nemours لابتكار بعض طرق التنبؤ متوسطة وقصيرة الأجل[2]، يتم في ظلها التأكيد على تقليل الانحرافات أو ضبطها وكذلك إدارة النواحي المعقدة في المؤسسة، وعادة ما يتم وضع موازنة سنوية للأقسام المختلفة مع محاولة تحليل وتصحيح الانحرافات عن تلك الموازنات، مع افتراض أساسي مفاده أن الماضي يعيد نفسه[3]، وقد عمل نظام تسيير الميزانيات كتقنية فعالة لتنفيذ الاستراتيجية بسبب قدرة المدير التنفيذي على استيعاب متغيرات بيئة المؤسسة لبساطتها والبطء النسبي لتغيرها[4]، ومع ذلك تسببت التغيرات الاستثنائية في بيئة الأعمال بعد الحرب العالمية الثانية إلى ظهور تحديات

---

[1]- زكريا مطلك الدوري، مرجع سابق، ص 38.

[2]- J.P.helfer et autres , OP.CIT, P23.

[3]- ثابت عبدالرحمان إدريس وجمال الدين محمد المرسي، مرجع سابق، ص 28.

[1]- كاظم نزار الركابي، مرجع سابق، ص 62.

جديدة من المؤسسات ، إذ تجاوز عدد المنتوجات والأسواق ، ودرجة التعقد التكنولوجي المطلوبة، والأنظمة الاقتصادية المعقدة قدرة أي مدير على استيعاب هذه المتغيرات حيث أصبحت الموازنات غير مناسبة لأغراض التخطيط وتنفيذ الخيارات بمفردها.

2- مرحلة التخطيط طويل الأجل : حل التخطيط طويل الأجل المعتمد على التنبؤ محل الميزانية لمواجهة حقائق الأعمال الجديدة المتزامنة مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث تولد ضغط كبير على الطلب بسبب خسائر الحرب، مما أدى بالمؤسسات آنذاك إلى رفع حجم مبيعاتها، لذلك اهتم المسيرون بتسيير النمو والإنتاجية في تلك الفترة، ويركز مفهوم التخطيط طويل الأجل على توقع النمو وإدارة التعقيدات، حيث أن الافتراض الأساسي الذي يقوم عليه هو أن اتجاهات الماضي سوف تستمر في الحدوث مستقبلا من خلال التنبؤ بالمبيعات والتكاليف والتكنولوجيا وما شابه ذلك[1].

وتتمثل أهم خصائص التخطيط طويل الأجل فيمايلي[2]:

- منظور مستقبلي لمدة 03 إلى 05 سنوات؛
- البيئة متحكم فيها ومحددة بالسوق الذي تعمل فيه المؤسسة؛
- التنبؤات عبارة عن امتدادات للماضي حيث تتضمن اتجاهات تقدير الطلب، الأسعار والسلوكيات التنافسية؛
- الإشكالية تبرز عادة في القيود المالية؛
- استعمال واسع للطرق الكمية للتسيير التنبؤي خاصة في الإنتاج.

ومع التغيرات الحاصلة أصبح هذا النوع من الخطط غير كافي للاستجابة للتحديات الجديدة، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى سببين قللا من كفاءة التخطيط طويل الأجل كتقنية جيدة يمكن الاستعانة بها لتحقيق أهداف المؤسسة هما[3]:

أ- تحوله إلى عملية آلية رتيبة، إذ أخذت إدارة المؤسسات اعتماد خطط الأعوام السابقة خططا مستقبلية بعد القيام بإجراء تعديلات بسيطة عليها؛

ب- في ضوء التغيرات السريعة أصبح التنبؤ بالأسواق غير ذي فائدة و غير ممكن في الوقت نفسه.

وبالتالي يمكن القول أن التخطيط ليس له معنى إلا في الظروف التي كانت سائدة آنذاك والتي ميزها محيط مستقر معدلات نمو مرتفعة بالأسواق، مؤسسات أحادية النشاط، منافسة ضعيفة وأحيانا منعدمة، وعندما تغيرت الوضعية تكررت الاحباطات مما دعا إدارة المؤسسات الرائدة إلى تطوير أساليبها باتجاه فلسفات وطرق أخرى .

3- مرحلة التخطيط الاستراتيجي: بعد تزايد معدلات التغيرات البيئية السريعة مثل تقلب مستويات الطلب على المنتجات، تزايد معدلات تقادم المنتجات وحدوث تغيرات تكنولوجية سريعة، تزايد حدة المنافسة، ظهور بوادر المنافسة العالمية ... إلخ، نشأت الحاجة إلى البحث عن عنصر المبادرة وسرعة الاستجابة عن طريق إدخال عنصر التخطيط الاستراتيجي سعيا وراء زيادة درجة استجابة المؤسسات للتغيرات في الأسواق والمنافسة، ويركز

---

[2]- ثابت عبدالرحمان إدريس وجمال الدين محمد المرسي، مرجع سابق، ص 28.

[2]- J.P. Détrie et autres, OP.CIT, P380.

[3]- طاهر محسن غالبي ووائل صبحي إدريس، مرجع سابق، ص 58.

التخطيط الاستراتيجي على بيئة السوق التي تواجه المؤسسة، وبالتالي فإن التأكيد لا يتم فقط على التنبؤ ولكن كذلك على الفهم العميق لبيئة السوق، خاصة المنافسين والعملاء، ويتمثل الغرض من وراء ذلك ليس فقط في الحصول على نظرة فاحصة للظروف الحالية، ولكن أيضا تنمية القدرة على توقع التغيرات ذات المغزى الاستراتيجي، وتتصف هذه المرحلة بثلاث صفات تميزها[1] عن المراحل السابقة وهي[2]:

– وعي إدارة المؤسسات بان صفات صناعة معينة تضع حدودا لأداء المؤسسة فيها،

– إضافة إلى أن نجاح أي مؤسسة يتحدد بإجراءاتها وكذلك إجراءات منافسيها بشكل مشترك؛

– اعتبار التخطيط نشاطا متطورا بدلا من آليات متكررة وتقليدية؛

– التأكيد على الحاجة إلى البحث على الفرص بسبب تشبع الأسواق، وبالتالي محاولة خلق فرص نموها.

وفضلا عن ذلك تميزت هذه المرحلة بالفصل بين[3]:

– التخطيط الاستراتيجي وهي العملية التي تحدد الاتجاهات الكبرى التي تسمح للمؤسسة بتعديل وتحسين المركز التنافسي للمؤسسة؛

– التخطيط التشغيلي والذي يهتم بترجمة الاتجاهات الاستراتيجية إلى برامج قابلة للتنفيذ من قبل كافة المصالح والأقسام في المؤسسة في إطار نشاطاتها الجارية.

ومع ازدياد سرعة التغيرات وظهور أزمات مفاجئة مثل : أزمة البترول الأولى في أوائل السبعينات، أدى إلى قصور التخطيط الاستراتيجي في أداء مهامه، وعجزه عن مواكبة تلك الأحداث مما أدى إلى البحث عن أساليب أكثر فعالية.

4– مرحلة الإدارة الاستراتيجية: ابتداء من منتصف السبعينات تم الانتقال إلى نمط تسييري جديد عرف بالإدارة الاستراتيجية، والتي تقوم على افتراض أساسي مفاده أن دورة التخطيط غير كافية للتعامل مع معدل التغير السريع في بيئة المؤسسة، ولكي يحدث التماشي مع المفاجآت الاستراتيجية والتهديدات السريعة وكذلك الفرص، فإن القدرات الاستراتيجية تحتاج إلى أن تعد وتتخذ خارج دورة التخطيط[4]، وأهم ما يميز مرحلة الإدارة الاستراتيجية عن المراحل الأخرى – كمفهوم – أنه لا يقبل بالضرورة البيئة على ما هي عليه، أي كأحد الثوابت[5]، ومن ثم يتمثل الدور الاستراتيجي في التكيف ورد الفعل ، بل تحاول تكوين استراتيجية مؤثرة او محدثة للتغيير في البيئة المحيطة، ويعني ذلك أن سياسات الحكومة ، احتياجات المستهلك، والتطورات التكنولوجية مثلا يمكن التأثير فيها، بل وربما التحكم فيها من خلال وجود استراتيجية مبتكرة ، خلاقة، وفعالة.

المطلب الثالــث: نماذج التحليل الاستراتيجي.

[1]– ثابت عبدالرحمان إدريس وجمال الدين محمد المرسي، مرجع سابق، ص 29.

[2]– كاظم نزار الركابي، مرجع سابق، ص 64 – 65.

[3]- J.P. Détrie et autres, OP. CIT , P381.

[4] – ثابت عبدالرحمان إدريس وجمال الدين محمد المرسي، مرجع سابق، ص 30.

[5]- Mohamed Seghir Djitli, **Marketing stratégique**, Edition Ibn Sina, Alger, 2001, P26.

إن المراحل السابقة تخللتها عدة نماذج للتحليل الاستراتيجي حاولت تفسير كيفية بناء الاستراتيجية المثلى للمؤسسة، وتشير أدبيات الإدارة الاستراتيجية إلى أن تطبيق مفهوم الاستراتيجية في الميدان الاقتصادي يعود إلى سنة 1947 من طرف Newman von وMorgenstemn في مؤلفهما عن نظرية الالعاب [1](la théorie des jeux) وفيه يحدد الباحثان العلاقة بين تحركات المؤسسة والموقف الذي تواجهه ويستدعي تحركها، كما يؤكدان على طبيعة وأهمية الاستراتيجية في التخطيط للمشروع الاقتصادي.

ومنذ ذلك الحين توالت النماذج الاستراتيجية والتي ساهمت في مجملها في إثراء الفكر الاستراتيجي الحديث ، وأهم هذه النماذج :

1- نموذج: HARVARD BUSINESS SCHOOL

إن البداية الحقيقية لتطور الفكر الاستراتيجي كانت مع ظهور دراستين حول تدريس إدارة الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية سنة (1959)، وهما[2]:

- دراسة (Gordon and Howell) ؛
- دراسة (Pierson) .

حيث أوصت كل دراسة على ضرورة وجود تخصص جديد يمثل حجز الزاوية في تدريس الإدارة، بحيث يمكن خلاله تحقيق تكامل منهجي بين التخصصات الإدارية المختلفة، وانطلاقا من هذه الدراسة تم استحداث مقرر دراسي في التسيير في جامعة HARVARD ، تحت تسمية السياسة العامة (La politique générale) يمكن من خلاله إعطاء الطلبة دروس حول كيفية تعظيم ربح المؤسسات من خلال محاولة تعظيم قيمة السهم[3].

وفي فترة الستينات تمكن أربع باحثين من جامعة HARVARD من وضع نموذج SWOT (الحروف الأولى لمصطلحات: الفرص، التهديدات، القوة، الضعف) المعروف أيضا باسم نموذج LCAG نسبة إلى الحروف الأولى لمؤلفيه)، الذي يدعو مدراء المؤسسات إلى التحديد الدقيق لما لدى مؤسساتهم من موارد وإمكانيات و موازنتها مع ما في بيئة المؤسسة الخارجية من فرص ومخاطر، مما يتيح لهم الوصول إلى نقطة التوازن الاستراتيجي بين ما في البيئة الخارجية من فرص وتهديدات، وما لدى المؤسسة من نقاط قوة أو ضعف في بيئتها الداخلية[4]، ويبين الشكل الموالي نموذج HARVARD المقترح للتحليل الاستراتيجي:

الشكل (1-2): نموذج HARVARD المقترح للتحليل الاستراتيجي.

1- www. Cpge - cpa.ac. ma. html 2002, date de consultation le 15/04/2007.

2- Alain noel et autres**, perspectives en management stratégique**, Tome 4, économica, paris, 1995/1996, p 16.

3- J.P. Helfer et autres , op. cit , P.24. Leamed, Christensen, Andrews , Guth.

4- أحمد القطامين، **الإدارة الاستراتيجية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 2.

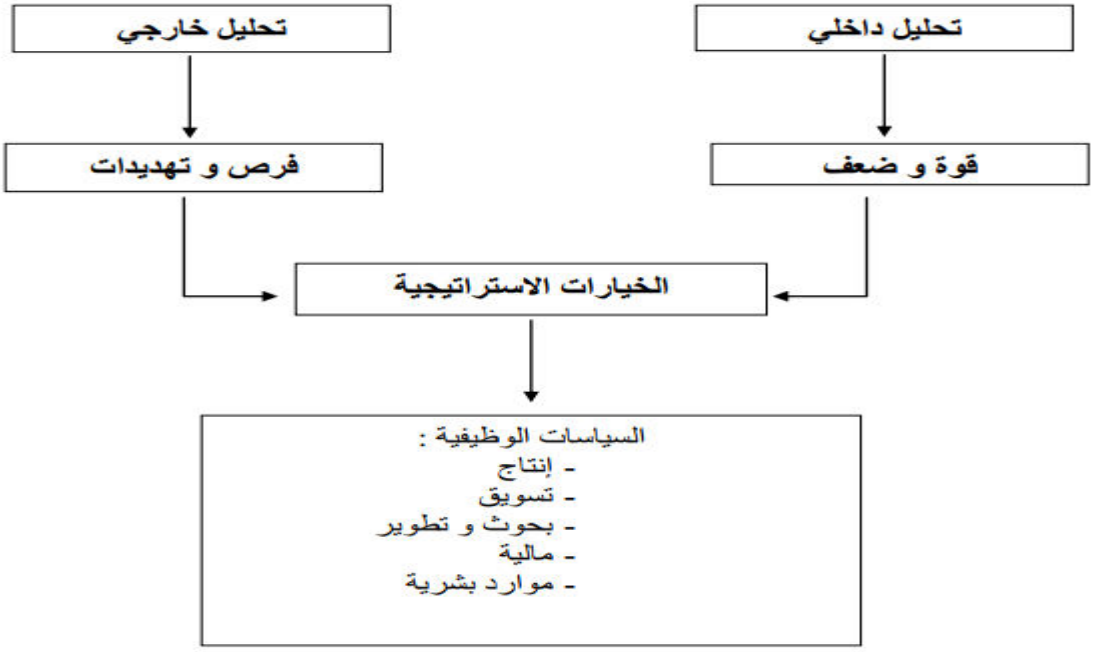

Source : j.p. Détrie et autres , OP . CIT , p 10

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت لهذا النموذج خاصة ميكانيكيته وجموده إلا أنه يبقى شائع الاستعمال خاصة في خطوطه العريضة ، حيث يعتبر هذا النموذج الأول زمنيا والأكثر تأثيرا على التطورات اللاحقة في مجال الفكر الاستراتيجي.

2- نموذج ANSOFF : في منتصف الستينات حاول IGOR Ansoff وضع طريقة تمكن المؤسسة من بناء استراتيجيتها تتماشى والظروف التي شهدها الاقتصاد العالمي آنذاك والتي تميزت بمرحلة نمو كبيرة، وهو ما جعل المؤسسات تتنوع أنشطتها ومنتوجاتها، محاولا معالجة المشاكل التي تعرضت لها المؤسسات نتيجة عدم قدرتها على إدارة تلك المرحلة، فقام بطرح التساؤل التالي في كتابه : (CORPORATE STRATEGY) كيف يتم تخطيط ودعم سلامة نمو المؤسسات؟

وقد حاول الإجابة على هذا السؤال من خلال تقديم نموذج لإعداد الاستراتيجية ، حيث أكد أنها عملية تحرك لتسهيل تحديد الوسائل التي تسمح بإرشاد المؤسسة لتحقيق أهدافها.

3- نماذج تحليل محفظة الأنشطة: في بداية السبعينات واجهت المؤسسات صعوبات في تسيير أنشطتها المتنوعة إضافة إلى تباطؤ النمو نتيجة ارتفاع أسعار البترول و ارتفاع الضغوط التنافسية بسبب اشتداد حدة المنافسة وهو ما أدى إلى ظهور التحليل المصفوفي الذي قدمته مكاتب الاستشارة الشهيرة BCG , ADL , MCKINSEY انطلاقا من اعتبار أنشطة المؤسسة قابلة للتجزئة إلى مجالات استراتيجية (DAS) في شكل ثنائيات سوق / منتوج تحدد باستخدام أدوات التحليل، كدورة الحياة ، التجزئة ومنحنى الخبرة، والمنطق الغالب في التحليل المصفوفي يعتقد أن التفوق التنافسي يحالف أكثر المؤسسات الكبرى كون حجم نشاطها يمكنها من استغلال أفضل لمواردها وبالتالي تتفوق بالتكاليف[1].

[1]- J.C Tarondeou **, le management des savoirs**, édition PUF, Paris, 2002, P 10 .

وقد تميزت هذه الفترة بتسابق مهم نحو أدوات التحليل الاستراتيجي و بالتالي فهي تمثل فترة ذات نشاط وتألق بالنسبة للاستراتيجية.

4- **نموذج التنافس لـ PORTER:** في مطلع الثمانينات قدم " مايكل بورتر أستاذ إدارة الأعمال بجامعة هارفارد " النموذج المعروف باسم نموذج التنافس، وتتمحور الفكرة الرئيسية لهذا النموذج في أن هيكل الصناعة هو الذي يحدد معدل المنافسة داخلها، ويضع سياق السلوك المؤسسات، أي لاستراتيجياتها، وفي داخل الصناعة توجد قوى أو عوامل أطلق عليها Porter القوى الخمسة للمنافسة تحدد معدل ربحية الصناعة، ولها تأثير بالغ على الأرباح المتحققة لاستراتيجيات الأعمال المشتركة، كما اهتم كذلك بتحليل الميزة التنافسية ومكوناتها والاستراتيجيات التنافسية التي تسعى إلى تحقيق ميزة تنافسية مؤكدة ومستمرة، وذلك في سياق تحليل هيكل الصناعة ودراسة الظاهرة على المستوى الصناعي.

المبحث الثـــاني: ماهية جماعات حماية البيئـة.

لقد حاز موضوع الحفاظ على البيئة على اهتمام الكثير من الناس والكثير من المجالات، وأدي إلى ظهور جمعيات المحافظة على البيئة والتي عملت على الدفاع عن البيئة من التدمير والممارسات الخاطئة التي يرتكبها الإنسان بحقها، وسنتطرق إلى هذه الجماعات فيما يلي.

المطلب الأول: مفـــاهيم عامة.

أولا: تعريف البيئة

إن الباحث عن تعريف محدد للبيئة l'environnement يدرك أن الفقه القانوني يعتمد، بصفة أساسية على ما يقدمه علماء البيولوجيا والطبيعة من تحديد للبيئة ومكوناتها، ومن بين تعريفات البيئة، ما قال به البعض من أن للبيئة مفهومين يكمل بعضهما الآخر " أولهما البيئة الحيوية، وهي كل ما يختص لا بحياة الإنسان نفسه من تكاثر ووراثة فحسب، بل تشمل أيضا علاقة الإنسان بالمخلوقات الحية، الحيوانية والنباتية، التي تعيش معه في صعيد واحد. أما ثانيهما، وهي البيئة الطبيعية، فتشمل موارد المياه والفضلات والتخلص منها، والحشرات وتربية الأرض والمساكن والجو ونقاوته أو تلوثه والطقس وغير ذلك من الخصائص الطبيعية للوسط"، سنعرف البيئة لغويـــا وقانونيا:

هناك اختلاف وتنوع كبير حول تحديد مفهوم اصطلاحي للبيئة لكون البيئة من المواضيع الواسعة والمتشعبة، عموما عرفت البيئة بأنها(كل ما يحيط بالإنسان من عوامل طبيعية أو كيميائية أو بيولوجية أو صناعية تؤثر في الإنسان ويؤثر فيها)[1].

– البيئة تمثل في ظرف معين مجموع العناصر الاجتماعية الكفيلة بأن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر عاجلا أو بعد حين على الكائنات الحية، وعلى النشاطات البشرية، لذلك فإن حمايتها لا تستلزم فقط حماية البيئة الطبيعية والآثار والموارد ولكنها تستلزم حماية كل ما يرتبط بإطار الحياة وظروفها[2].

– البيئة هي المحيط الذي يعيش فيه الإنسان أو غيره من المخلوقات، ومنها يستمد مقومات حياته وبقائه من غذاء وكساء ومسكن واكتساب معارف وثقافات في تشمل العناصر الطبيعية المكونة للبيئة الطبيعية كالهواء والماء والتربية والموارد الطبيعية المختلفة، والعناصر البشرية المكونة للبيئة البشرية كالصناعة والعمران والزراعة والرعي والتعدين وغيرها من الأنشطة التي يقوم بها و يزاولها الإنسان في البيئة[3].

تعرف البيئة:" المحيط الذي نعيش فيه وتشمل الكائنات الحية بما فيها الإنسان وكذا العناصر الضرورية والكافية لقيام الحياة من ماء هواء تربة وكل ما استحدثه الإنسان بما يؤدي لتطويع العناصر السابقة لمصلحته"[4].

---

[1]– بوترعة بلال، **المرأة وحماية البيئة**، التصميم والطباعة مطبعة سخري، الوادي، ط1، 2012م، ص 15.

[2]– شعشوع قويدر، **دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر، السنة الجامعية 2013 2014 م، ص 77.

[3]– إبراهيم بن سليمان الأحيدب، **أمن وحماية البيئة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1998م، ص 14.

[4]– سايح تركية، **حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2014م، ص 22.

– اعتمد الفقه القانوني في تعريفه للبيئة على ما يقدمه علماء البيولوجيا والطبيعة من تحديد للبيئة ومكوناتها حيث قال بعضهم في تعريف البيئة:" أنها ذات مفهومين يكمل كل منهما الآخر: أولهما البيئة الحيوية وهي كل ما يختص لا بحياة الإنسان نفسه من تكاثر ووراثة فحسب بل تشمل أيضاً علاقة الإنسان بالمخلوقات الحية الحيوانية والنباتية التي تعيش في صعيد واحد، وثانيهما البيئة الطبيعية فتشمل موارد المياه والفضلات والتخلص منها، والحشرات وتربة الأرض والمساكن والجو ونقاوته أو تلويثه والطقس وغير ذلك من الخصائص الطبيعية للوسط[1].

ثـانيا: مفهوم حماية البيئة

ونقصد بها تحسين الفرد لسلوكه نحو البيئة أي صونها وحمايتها والمحافظة عليها والحرص على عدم إفسادها وذلك بالمحافظة على ما هو موجود فيها بالصورة التي هي عليها ومنع الفساد من أن يسري فيها وهذا بالاستثمار دون إسراف ولا استنزاف.

حيث يوجد من يرى أن حماية البيئة تكون عن طريق تكنولوجيا جديدة ، وهناك من يرى حماية البيئة بالتنظيمات التشريعية والقوانين الصارمة، هناك من يرى حماية البيئة بتعديل أنظمة الإدارة البيئية، كما تعتبر حماية البيئة أسلوب للتعامل مع البيئة يأخذ في الحسبان اتزانها ومحدودية موارده حتى تبقى مأوي مريح للإنسان[2].

تعني حماية البيئة كذلك الصيانة اللازمة للعناصر المكونة لها لبقائها على حالتها الطبيعية دون إحداث أي تغيرات تشوهها، من أجل تحقيق التوازن البيئي وفقا لقانون الاتزان البيئي[3]، وبالتالي فان حماية البيئة تشمل على:

– وقاية المجتمعات البشرية من التأثيرات الضارة لبعض عوامل البيئة.

– وقاية البيئة محليا وعالميا من النشاط الإنساني الضار.

ثـالثـــا: مفهوم جمعية حماية البيئة

1– **الجمعية:** وقد عرفت هي الأخرى جملة من التعاريف المختلفة:

فقد عرفها هينكس بأنها " كيان يضم في داخله عناصر متفاعلة لتحقيق إغراض معينة تستهدف في نهاية تحقيق أهداف المجتمع "

أمـــا بارسونز فقد اعتبرها " كيانات أو وحدات اجتمـــاعية تبنى ويعـــاد بنـــاؤها لتحقيـــق أهداف معينة في الصـــالح العام "[4].

وعرفت على أنها " وحدات انتشت من أبناء المجتمع المحلي لا تهدف إلى الربح وتسمو إلى تسمية الموارد البشرية والبيئية والارتقاء بالمجتمع ككل وتمكينه من الحصول على حقوقه"[5].

---

[1]– ابتسام سعيد الملكاوي، **جريمة تلويث البيئة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009م، ص 27.

[2]– رشيد الحمد محمد سعيد الصابريني، **البيئة ومشكلاتها**، سلسلة المعارف، العدد 22، الكويت، 1990، ص156.

[3]– سليمان بوفاسة وعبد القادر خليل، **البيئة وآليات حمايتها لأجل تنمية مستدامة**، الملتقى الوطني حول: اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي المدية أيام 6–7 جوان 2006، ص 9.

[4]– رشاد أحمد عبد اللطيف، **إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، المكتبة الجامعية**، الإسكندرية، 2000 ص ص 24– 25.

[5]– المرجع نفسه، ص 25.

أما معجم على الاجتماع فقد عرفها بأنها « وحدة اجتماعية مستقلة تتكون من أفراد لها قوانينها تحددها وتحكمها علاقات سلوكية بين أفرادها ولها مجموعة أهداف مشتركة "[1].

أما عبد الهادي الجوهري فيعرفها " العملية الاجتماعية التي تنعكس في التفاعل والاتصال الذي يتم بين مجموعة الأفراد والجماعات التحقيق أهداف وأغراض معينة كما انه يعني الوحدة الاجتماعية المستقلة أي المنظمة التي تتكون من مجموعة من الأفراد لها قوانين تحدد وتحكم علاقات وسلوكيات أفرادها ولها مجموعة أهداف مشتركة ومتبادلة "[2].

"هي جماعة متخصصة ومنظمة تنظيما رسميا، تقوم عضويتها على الاختيار الحر للأفراد من أجل تحقيق هدف معين غير الحصول على الربح المادي"[3].

أما المشرع الجزائري فقد عرف الجمعية بأنها "تمثل اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها، ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيين أو على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح"[4]، وبالتالي فإن المشرع الجزائري قد أضفي هذا الطابع القانوني على الجمعية من خلال اعتبارها اتفاقية أو تنظيم يضم مجموعة من الأفراد الذين يخضعون لمجموعة من القواعد، والأركان، والتي من ضمنها تحديد الهدف أو النشاط الذي تصبو الجمعية لتحقيقه.

ويمكن الاستخلاص بأن الجمعية تعد مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتكون مستقلة عن الدولة حيث ينضمون الأفراد إليها طواعية وهي تهدف إلى تفعيل العمل التطوعي كما هو الحال في مجال الثقافة البيئية وينتظم الأفراد والجماعات في مؤسسات تخدم مصالحهم الذاتية والمجتمعية.

المطلب الثـــاني: المكانيزمات المؤسساتية المركزية.

والتي تمثلت في المجلس الوطني للبيئة سنة 1974 ليتم استحداث المديرية العامة للبيئة، ثم إقامة كتابة الدولة المكلفة بالبيئة سنة 1996[5] ليتم إنشاء وزارة خاصة بهذا المجال، وهي وزارة تهيئة الإقليم والبيئة سنة 2001 م وتتمثل أهم وظائفها في:

– المبادرة بالقواعد والتدابير العامة بالحماية والوقاية من كل أشكال التلوث وتدهور البيئة والإضرار بالصحة العمومية وبإطار المعيشة واتخاذ التدابير التحفظية الملائمة وكذا حماية الموارد الطبيعية والبيولوجية والأنظمة البيئية وتنميتها والحفاظ عليها.

– السهر على مطابقة المنشآت المصنفة على ضوء نصوص التشريع والتنظيم.

---

[1]– دينكن ميتشل، **معجم علم الإجتماع**، ترجمة إحسان محمد الحسن ط2، دار الطليعة بيروت (لبنان) 1986، ص 25.

[2]– عبد الهادي الجوهري، **قاموس علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998 ص84.

[3]– محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دون تاريخ نشر، ص 29.

[4]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المادة 2 من قانون 90–31، العدد 53، الجزائر، 4 ديسمبر 1990، ص 02.

[5]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية والقانون رقم 09/90 المتضمن قانون الولاية ، العدد 15 الجزائر 1990 / 04 / 11 ص 03.

– المساهمة في ضبط المدونات المتعلقة بالمنشآت المصنفة وبالمواد الخطرة، وتصنيف المواقع والمساحات التي تكتسي أهمية من الناحية الطبيعية والثقافية أو العلمية. إجراء دراسات التأثير على البيئة وإبداء الرأي في مدى مطابقتها وملاءمتها للتشريع والتنظيم المعمول[1].

* **المفتشية العامة للبيئة :** والتي تشمل خمس (05) متفشيات جهوية تكلف بتنفيذ أعمال التفتيش والمراقبة والتي بدورها تتكون من ثماني (08) مديريات مركزية وهي :

المديرية العامة للبيئة .

مديرية الاستقبال والبرمجة والدراسات العامة لتهيئة الإقليم.

مديرية العمل الجهوي والتلخيص والتنسيق بمديرية الأشغال الكبرى التهيئة الإقليم .

مديرية ترقية المدينة.

مديرية الشؤون القانونية والمنازعات.

مديرية التعاون.

مديرية الإدارة والرسائل[2].

ولقد نص قانون 10 / 03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على إنشاء هيئة للإعلام البيئي تتولى جمع المعلومات البيئية ومعالجتها على الصعيدين الوطني والدولي، كما تتكفل بإعطاء المعلومات المتعلقة بحالة البيئة لكل شخص معنوي أو طبيعي بطلبها منها.

* **المرصد والوطني للبيئة والتنمية المستدامة:** والذي تم إنشاؤه في 03 أفريل 2002 بموجب قرار تنفيذي رقم 115/02 والذي كلف بالمهام التالية: وضع شبكات الرصد وقياس التلوث ودراسة الأوساط الطبيعية وكذلك جمع المعلومات البيئية على الصعيد العلمي التقني والإحصائي ومعالجتها وإعدادها وتوزيعها، وكذلك جمع المعطيات والمعلومات المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة لدى المؤسسات الوطنية والهيئات المتخصصة ثم نشر المعلومات البيئية وتوزيعها[3].

* **الوكالة الوطنية للنفايات:** أنشئت في : 2003/05/20 بموجب القرار التنفيذي رقم 175/02 وتتمثل1–3 مهامها في تطوير نشاطات فرز النفايات ومعالجتها وتنميتها وكذلك تقديم المساعدات للجماعات المحلية في ميدان تسيير النفايات، معالجة المعطيات والمعلومات الخاصة بالنفايات وتكوين بنك وطني للمعلومات حول النفايات.

* **المحافظة الوطنية للساحل:** والتي أنشئت بموجب القانون 02/02 المتعلق بحماية الساحل وتنميتة وتتمثل أهم أدوارها:

– إنشاء مخطط لتهيئة وتسيير المنطقة الساحلية في البلديات المجاورة للبحر من أجل حماية الفضاءات الشاطئية والذي يسمى بمخطط تهيئة الشاطئ.

---

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية المرسوم 158/98، العدد 31. الجزائر1998/05/16، ص ص 4–5.

[2]– الجزائر البيئة، **البيئة في الجزائر بين الماضي والمستقبل والمهمة المستعجلة،** مجلة دورية تصدر عن كتابة الدولة المكلفة بالبيئة، عدد 01، سنة 1999، ص 07.

[3]– وزارة البيئة وتهيئة الإقليم، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**، سنة 2005، ص 11.

– إجراء تحاليل دورية ومنتظمة لمياه الاستحمام، وإعلام الجمهور نتائج هذه التحاليل بصفة منتظمة تصنيف الكثبان الرملية كمناطق مهددة أو كمساحات محمية، ويمكن إقرار منع الدخول إليها تصنيف أجزاء المناطق الشاطئية التي تكون فيها تربة الشاطئ معرضة للانجراف كمناطق مهددة، والتي يمنع فيها القيام ببناءات أو منشآت أو طرق أو حضائر سيارات[1].

* **الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية:** والتي أنشئت بموجب القانون 10/01 المتعلق بقانون المناجم وتتمثل أهم أدوارها في:

– التسيير الأمثل للموارد الجيولوجية المنجمية من جهة، وحماية البيئة من الأخطار التي قد تنجم جراء استغلال هذه الموارد الخام من جهة أخرى، مراقبة مدى احترام المؤسسات للفن المنجمي توخيا لإستخراج، الأفضل للموارد المعدنية والقواعد الصحة والأمن سواء كانت عمومية أو صناعية.

– مراقبة الأنشطة المنجمية بطريقة تسمح بالحفاظ على البيئة طبقا للمقاييس والأحكام المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما وممارسة مهمة شرطة المناجم وسلطة معاينة المخالفات[2].

* **المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء:** أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 262 / 02 و أبرز مهامه:

– تشجيع المشاريع الاستثمارية في المجال التكنولوجي حول الإنتاج الأكثر نقاء.

– مساهمته في تطوير تقنيات تقليص وتثمين النفايات.

– صناعة الدعم التقني اللازم للشركات.

– تعميم مفهوم تطوير الإنتاج الأكثر نقاء.

* **المعهد الوطني للتكوين البيئي:** والذي أنشئ بموجب القرار التنفيذي رقم 263/02 ومن ابرز مهامه:

– توفير التكوين الخاص في مجال البيئة .

– تطوير النشاطات الخاصة لتكوين المكونين .

– المساهمة في برامج التربية البيئية وتنظيمها ترقية التربية البيئية و التحسيس بها.

– حماية وإنعاش برامج التربية البيئية.

2– المكانيزمات المؤسساتية المحلية: والتي تمثلت في الجماعات المحلية (الولاية والبلدية) في ما يخص الولاية فنجد هناك هيئتين لهما دورا مهما في حماية البيئة لما لهما من اختصاصات في هذا المجال وهما:

– **المجلس الشعبي الولائي:** حيث نص قانون الولاية على تعميق اختصـــاصاته الأخرى المتعلقة بحماية البيئة ومنها:

– مشاركته في تحديد مخطط التهيئة العمرانية ومراقبة تنفيذه.

---

[1]– وزارة البيئة وتهيئة الإقليم، مرجع سابق، ص ص 11–12.

[2]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، المواد 05– 06–07 من القانون 03/10 العدد 43 الجزائر 19 يوليو 2003، ص 10.

– التنسيق مع المجالس الشعبية البلدية في كل أعمال الوقاية من التلوث والسهر على تطبيق أعمال الوقاية الصحية وتشجيع إنشاء هياكل مرتبطة بمراقبة وحفظ الصحة ومواد الاستهلاك.

– حماية الغابات وتطوير الثروة الغابية والمجموعات النباتية الطبيعية وحماية الأراضي واستصلاحها، وكذلك حماية الطبيعة.

– العمل على تهيئة الحضائر الطبيعية الحيوانية ومراقبة الصيد البحري ومكافحة الانجراف والتصحر [1].

* **الوالـــــي:** وتشمل أهم اختصاصاته في مايلـــي:

– تسليم رخصة استغلال المنشآت المصنفة وكذا رخصة إنجاز المنشأة المتخصصة في معالجة النفايات المنزلية وما شابهها.

– إنجاز أشغال التهيئة والتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود إقليم الولاية.

– اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للوقاية من الكوارث الطبيعية.

– ضبط التدخلات والإسعافات في كل من الأخطار.

– تسليم رخصة البناء الخاصة بالبنايات والمنشآت المنجزة إلى الدولة والولاية وهياكلها العمومية.

أما البلدية فقد تمثلت في هيئتان:

• **رئيس المجلس الشعبي البلدي:** حيث تمثلت مهامه حسب المادة 75 من قانون 03/90 في ما يلي:

– المحافظة على حسن النظام في جميع الأماكن العمومية التي تجري فيها تجمع الأشخاص.

– السهر على نظافة العمارات وسهولة السير في الشوارع والمساحات والطرق العمومية.

– اتخاذ الاحتياطات والتدابير اللازمة لمكافحة الأمراض المعدية والوقاية منها.

– السهر على نظافة المواد الاستهلاكية المعروضة للبيع وعلى احترام المقاييس والتعليمات في مجال التعمير.

• **البلديـــــة:** وتمثلت اختصاصاتها حسب قانون البلدية 1990 فيما يلي:

– معالجة المياه القذرة والنفايات الجامدة الحضرية مكافحة التلوث و حماية البيئة.

– توسيع وصيانة المساحات الخضراء وتحسين إطار الحياة السهر على النقاوة واتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ الصحة العمومية.

– إنشاء مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية، ووضع نظام لفرز النفايات المنزلية وما شابهها بغرض تثمينها.

– وضع جهاز دائم للإعلام السكان وتحسيسهم بأثار النفايات المضرة بالصحة العمومية والبيئي واتخاذ إجراءات تحفيزية بغرض تطوير وترقية نظام خاص بفرز النفايات المنزلية [2] وخلاصة لما جاء، فإن هذه المكانيزمات المؤسساتية التي أنشأتها الدولة الجزائرية بغرض حماية البيئة والمحافظة عليها ورغم وجود وزارات أخرى إلى جانب هذه المكانيزمات مثل:

– **وزارة الصحة والسكان:** المكلفة بكل الجوانب المتعلقة بصحة الإنسان.

– **وزارة السياحة:** المكلفة بالحفاظ على الوسط الطبيعي ومحاربة تدهور المواقع السياحية.

---

[1]– وزارة البيئة وتهيئة الإقليم، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**، سنة 2005، ص ص 12– 13.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 15– 16.

– **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:** المكلفة بالقيام ببحوث ودراسات حول البيئة كالتصحر، التلوث.... الخ

– **وزارة الطاقة والمناجم:** التي تعمل على المساهمة والمشاركة في الدراسات المتعلقة بالتهيئة العمرانية وحماية البيئة والتكامل الاقتصادي.

إلا أن كل هذا بقي في إطاره النظري وبعيد عن كل ما هو مخطط له على أرض الواقع وبالتالي فإن التشريع الخاص بقانون حماية البيئة في الجزائر تبقى فعاليته محدودة ما لم يتم إشراك مؤسسات أخرى تعمل على تثبيت الثقافة والوعي البيئي داخل أوساط المجتمع ولعل أبرز هذه المؤسسات المجتمع المدني.

المطلب الثـــــالث: الوســـائل القانونية لحماية البيئة.

تلعب الإدارة دورا جد هاما في حماية البيئة لما تتمتع به من امتيازات السلطة العامة وسلطة ضبط النشاطات التي يمارسها الأفراد وفي مرحلة ثانية، القضاء باعتباره مرفق مكلف بتطبيق نصوص القانون يلعب دورا أساسيا في حماية البيئة .

وهنا نتطرق إلى تحديد أهم الإجراءات أو الأنظمة التي تستعملها الإدارة من اجل الحفاظ والوقاية من الأخطار البيئية، بدءا بنظام الترخيص الذي يعد أهم هذه الإجراءات ثم الحظر والإلزام ونظام دراسة التأثير ودراسة الخطر ثم إنتهاءا بنظام التقارير .

الفرع الأول: نظام التراخيص

إن الترخيص هو تصرف إداري انفرادي يعبر عن إرادة السلطة الإدارية في تنظيم نشاط معين و يخضع إجراء تسليم الرخصة لإجراء تحقيق، وعليه فإن الترخيص هو الإذن الصادر عن الإدارة المختصة لممارسة نشاط معين ويدرج هذا النظام في إطار وسائل الضبط الإداري بصفة عامة.

ويعرف الدكتور عمار بوضياف الترخيص انه " اشتراط الإدارة طبقا للنصوص القانون أو التنظيم على الأفراد ترخيص معين إن هم أرادوا القيام بعمل معين كما لو أراد الأفراد مقارنة حق التجمع أو إقامة مسيرة فمن حق الإدارة أن تفرض عليهم الحصول على ..... قبل القيام بالنشاط وإلا كان عملهم مشوبا بعيب في المشروعية، كما تستطيع الإدارة أن تفرض على حامل السلاح إستصدار رخصة لذلك أو أن تفرض على من أراد الدخول منطقة معينة الحصول على إذن من جهة محددة و عادة ما يكون ذلك في الحالات الاستثنائية.

الفرع الثاني: نظام الحظر

هي وسيلة قانونية وقائية تلجأ إليها السلطات الإدارية من أجل ممارسة سلطات الضبط يتمثل في قرار إداري يرمي إلى منع إتيان بعض التصرفات بسبب الخطورة التي تنجم عن ممارستها، فالحظر صورة من صور القواعد الآمرة التي تقيد كل من الإدارة والأشخاص الذين يزاولون نشاطات مضرة بالبيئة.

والحظر تقوم الإدارة بتطبيقه عن طريق القرارات الإدارية وهذه الأخيرة من الأعمال الانفرادية | شأنها شأن الترخيص الإداري تصدرها الإدارة لما لها من امتيازات السلطة العامة.

ولكي يكون أسلوب الحظر قانونيا لابد أن يكون نهائيا ومطلقا وإلا كان تعسفا من جانب الإدارة قد يمس حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية فيصبح عملا غير مشروع مجرد اعتداء مادي أو عمل من أعمال الغصب كما يسميه فقهاء القانون الإداري ويتخذ الحظر صورتين هما:

أولا: الحظر المطلق

يجسد الحظر المطلق صورة واضحة للقواعد قانون البيئة الآمرة ويمكن القول أن الحظر المطلق يتمثل في منع الإتيان بأفعال معينة لما لها من آثار ضارة بالبيئة منعا تاما لا استثناء فيه ولا ترخيص بشأنه وإذا كان القانون المتعلق بحماية البيئة لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة لم يشتمل على تطبيقات كثيرة لهذا النوع من الحظر فإن القوانين الأخرى المكملة له تتضمن تطبيقات عديدة له.

ثانيا: الحظر النسبي

يتجسد الحظر النسبي يمنع التشريعات البيئية القيام بأعمال أو نشاطات معينة لما لها من خطر على البيئة إلا بعد الحصول على إذن أو موافقة أو ترخيص من هيئات الضبط الإداري البيئي أو اتخاذ بعض الاحتياطات اللازمة وفقا للشروط وضوابط حماية البيئة.

الفرع الثالث: نظام الإلزام

يعني هذا الإجراء الضبطي في مجال حماية البيئة إلزام الأفراد والمنشآت القيام بعمل إيجابي معين لمنع تلويث عناصر البيئة المختلفة أو لحمايتها أو إلزام من تسبب بخطئه في تلويث البيئة بإزالة آثار التلوث إن أمكن[1].

والإلزام عكس الحظر لأن هذا الأخير جاء لمنع إتيان النشاط فهو إجراء سلبي في حين أن الإلزام هو ضرورة القيام بتصرف معين فهو إجراء إيجابي.

إن النصوص القانونية الخاصة بحماية البيئة ثرية بمثل هذه القواعد فالأوامر الملزمة للأفراد والهيئات والمؤسسات هي وسيلة مناسبة لتحقيق أهداف قوانين حماية البيئة المحافظة على النظام العام[2] هذا نظرا للطبيعة الإلزامية للقواعد القانونية البيئية.

وبالرجوع إلى القانون الأساسي والتشريعات ذات العلاقة بحماية البيئة بحد عديد من الأمثلة التي تجسد أسلوب الإلزام وسنقف على بعض منها:

ففي مجال حماية الجو من التلوث ألزمت المادة 46 من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة المتسببين في الإنبعاثات الملوثة للجو وإتخاذ التدابير الضرورية لإزالتها أو تقليصها كما ألزمت الوحدات الصناعية إتخاذ كل التدابير اللازمة لتقليص أو الكف من إستعمال المواد المتسببة في إفقار طبقة الأوزون والملاحظ من هذه المادة أن

---

[1]– سعيدة خلفاوي، **آليات الضبط الإداري البيئي في التشريع الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون إداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص 40.

[2]– كمال معيفي، آليات الضبط الإداري لحماية البيئة في التشريع الجزائري، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في القانون الإداري، تخصص قانون إداري و إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص 91.

المشرع أضاف إلزام الوحدات الصناعية التي لم تكن مذكورة في القانون السابق (الملغى) 83-03 المتعلق بحماية البيئة. هذا وإن دل شيء فإنه يدل على التشديد على المنشآت المصنفة نظرا لخطورة إفرازاتها.

وفي سبيل حماية الأرض وما في باطنها أوجب القانون إستعمال الأراضي وفقا لطابعها إما أراضي ذات طابع صناعي أو عمراني أو زارعي وأن يخضع إستغلال مواردها الباطنية إلى المبادئ التي تحكم قانون البيئة كمبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية ومبدأ الوقائية وبالأخص مبدأ العقلانية الذي شدد عليه المشرع الجزائري[1].

الفرع الرابع: نظام دراسة وموجز التأثير

عرف المشرع الجزائري دراسة التأثير من خلال قانون المناجم على أنها " وثيقة يتم إعدادها وفق الشروط التي تحددها الأحكام التشريعية المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[2].

في حين إكتفى القانون 03-10 بتحديد مجالات تطبيق دراسة مدى التأثير إضافة إلى أنه إستحدث نظام تقويمي آخر هو موجز التأثير الذي هو إجراء قبلي يهدف إلى تقويم آثار المشاريع والمنشآت المنعكسة على البيئة فهو شبيه بنظام دارسة التأثير كونه يعتبر وسيلة وأداة قانونية وضعها المشرع بيد الإدارة لتمارس سلطاتها الضبطية في ميدان حماية البيئة[3] غير أن أوجه الاختلاف بينهما يكمن في طبيعة الأشغال المتوقعة ودرجة خطورتها وتأثيرها على البيئة فالمشاريع الأقل خطورة تخضع الموجز التأثير وهي دراسة أقل صرامة من دراسة التأثير كما يبرز الإختلاف في إجراءات المصادقة حيث يخضع موجز التأثير المصادقة الوالي في حين تخضع دارسة التأثير المصادقة الوزير المكلف بالبيئة.

إن دارسة التأثير هي وثيقة يعدها المختصون من أجل الكشف عن التأثيرات السلبية المحتمل حدوثها على مستوى البيئة بسبب الأنشطة الضارة وتفاعلها مع المحيط وتقديم بدائل لتفادي هذه التأثيرات وتحقيق أغراض عديدة.

الفرع الخامس: الجباية البيئية وأنواعها (الضريبة البيئية)

أ- الجباية البيئية: تعتبر شكل من أشكال المساهمة من طرف الملوث تطبيقا للمفهوم العالمي الملوث الدافع"، وبهذا تم إدخال أول رسم بيئي من خلال قانون المالية لسنة 1992، حيث تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطرة كما تم استحداث عدة ترتيبات جبائية من خلال قوانين المالية للسنوات 2000- 2004 في مجال النفايات الصلبة والنفايات الخاصة ونفايات المستشفيات والأنشطة الملوثة والوقود.

وتفرض الضرائب البيئية لتعزيز مبدأ (الملوث يدفع) لدمج تكاليف إصلاح الأضرار في سعر المنتج وخلق الحافز لكل من المنتجين والمستهلكين بتغيير النشاطات المؤثرة سلبا على البيئة وتحقيق سيطرة اكبر على التلوث ، وزيادة العائدات التي يمكن توجيهها إلى تحسين البيئة، مع انه قد دافع جميع دول الاتحاد الأوروبي في اجتماع كيوتو عن

---

[1]- المواد 61، 60 من القانون 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2010 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر العدد 06.

[2]- المرسوم التنفيذي 3(0)-478 المؤرخ في 2003/12/09 المتعلق بكيفيات تسيير نفايات النشاطات العلاجية، ج ر العدد 78.

[3]- عبد الحق ختتاش، محال تدخل الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر، مذكرة ماجيستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2011، ص96.

فكرة حماية البيئة من خلال فرض الرسوم والضرائب البيئية من اجل حماية البيئة ومقاومة الاحتباس الحراري ولكن في الأخير نجح المقترح الأمريكي من جعل الجباية (Ecotax) أحسن وسيلة معاصرة الحماية البيئة ، وتعتبر الآن الجباية أهم أداة من أدوات الاتفاقيات المتعددة الأطراف لحماية البيئة وتعتبر أيضا من انجح وسائل الاقتصادية الحالية لحماية البيئة والأكفأ على الإطلاق إن الجباية تمثل الضرائب والرسوم المفروضة من طرف الدول بغرض التعويض عن الضرر الذي يسببه الملوث لغيره.

ولقد تحدث معظم الدول والحكومات في العالم بغرض الضرائب والرسوم من اجل الحد للتلوث البيئي وتعتبر الجباية هي إحدى السياسات الوطنية والدولية المستحدثة التي تهدف إلى تصحيح نقائص عن طريقة وضع تسعيرة وارسم أو ضريبة التلوث، ومن أهم فوائده:

- اعتبر إجراءات عقابية بشكل غرامات مالية أو عقوبات جنائية تجاه كل من يخالف قوانين حماية البيئة.
- تصحيح نقائص الموجودة في وسائل أخرى من حماية البيئة .
- ضمان بيئية صحية عالمية.
- غرس ثقافة المحافظة على البيئة.
- تحقيق تنمية سريعة ذات فوائد مشتركة.
- إيجاد مصادر مالية جديدة من خلالها يتم إزالة النفايات.
- تشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة.

ب- أنواع الضرائب البيئية: إن الاعتماد على النظام الضريبي في معالجة مشاكل التلوث هو الأسلوب الأكثر شيوعة على المستوى الدولي حيث تعد ضريبة النفايات من أكثر أشكال الضرائب استخدامه، ولقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) بإجراء مسح على (14) دولة عام 1987 واتضح انه من بين 153 حالة تطبيقية لأدوات السوق في معالجة التلوث البيئي هناك 81 حالة اعتمدت على ضرائب التلوث، وقد كانت تلك الضرائب حافزة حقيقية على تحسين جودة ونوعية البيئة بالإضافة إلى المورد المالي الذي حققته، ومن أهم أدوات النظام الضريبي التي يمكن الاعتماد عليها في معالجة مشكلة التلوث والحد من أثارها السلبية مايلي:

- **الضريبة على المنتجات:** تقوم الحكومة بفرض ضريبة قيميه أو نوعية على الإنتاج في مختلف الوحدات الإنتاجية التي يصاحب إنتاجها تلوث للبيئة وإحداث إضرار اجتماعية.
- **الضريبة على النفايات أو الانبعاثات:** تختلف هذه الضريبة عن سابقتها في أنها تفرض على مخلفات النشاط الإنتاجي الوحدات الاقتصادية، كما أنها تمارس دور الأسعار السوقية للتكلفة الخارجية للتلوث، فهي تعكس قيمة الآثار الخارجية السلبية الناتجة عن تشغيل المشروعات الملوثة للبيئة.

ووفقا لهذه الضريبة يسعى المنتجون إلى تخفيض الانبعاثات من خلال مجموعة من الإجراءات كبعض التغييرات في نوعية المدخلات المستخدمة أو التحول إلى إنتاج منتجات أخرى اقل تلويثة، وبالتالي فان جوهر استخدام هذا الشكل من الضريبة هو إعطاء الحرية للمنتج الملوث للبيئة في البحث واختيار الطريقة الملائمة لتخفيض حجم الانبعاث الملوثة للبيئة إلى مستويات مقبولة، ويترتب على هذه الضريبة وفق الشكل السابق مايلي:

1- إجبار المنتج على دفع تكلفة إضافية تتضمن تكلفة التخلص من النفايات أو تكلفة معالجتها مما يحفز المنتج بدوره إلى التحكم بمستويات النفايات المصاحبة للإنتاج كي لا يتحمل تلك التكلفة الإضافية.

2- طالما إن هدف الوحدة الاقتصادية تدنية التكاليف أو تعظيم الربح فان هذا الهدف لن يتحقق إلا عند المستوى الذي تتعادل عنده التكلفة الحدية للتحكم مع معدل الضريبة على النفايات.

فالمبرر الأساسي لفرض الضريبة البيئية يتمثل في أنها وسيلة تجبر الأفراد والشركات على أن تسلك احد السبل الثلاثة الآتية:

1- إما أن تتوقف تماما عن النشاط الملوث للبيئة.

2- أو أن تتحمل تكاليف نشاطها الضار بالبيئة بحيث يتم استخدام حصيلة الضريبة في معالجة الأضرار التي سببها السلوك البيئي الضار.

3- أو أن تبحث عن حلول فنية تكفل قيامها بأنشطتها دون تلويث البيئة.

د- أنواع الجباية البيئية: ونذكر أمثلة عن الجباية البيئية في مايلي نقدم أهمها:

1- رسم رفع النفايات المنزلية: تمت مراجعة معدلاته من خلال قانون المالية لسنة 2002 حيث حدد بين[1]:

- 640 و 1000 دج سنويا للعائلة.
- 1000 و10000ج سنويا للنشاط التجاري.
- 20000 و 5000دج سنويا للمخيمات.
- 1000 و 100000 دج سنويا للنشاطات الصناعية والتجارية المنتجة لكمية أكبر من النفايات.

2- رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالأنشطة الطبية: هذا الرسم يهدف إلى خفض النفايات الطبية الضارة والملوثة كيميائيا من المصدر ويقدر مبلغه حسب قانون المالية لسنة 2002 ب 24000 دج للطن ويوزع كالتالي[2]:

- 10 % لصالح البلديات.
- 15 % لصالح الخزينة.
- 75% للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

3- الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الخاصة: يقدر مبلغه ب 10500دج للطن حسب قانون المالية لسنة 2002 وهو يوزع كالرسم السابق لم يتم تجديده وهو ساري المفعول .

4- الرسم على الأكياس البلاستيكية: تم إدخال هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2004، ويشمل وعاؤه جميع الأكياس البلاستيكية سواء المنتجة محليا أو المستوردة من الخارج، ويقدر مبلغ الرسم ب 10 و5 دج للكلغ، وتوجه حصيلته إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث[3].

---

[1]- Ministère de l'aménagement de territoire et de l'environnement, programme national pour la gestion intégrée des déchets municipaux pour les 40 grandes villes, les progdem, 2003, P59.

[2]- Ministère des finances, ministère de l'aménagement de territoire et de l'environnement, circulaire interministérielle,"taxes écologiques", 2002, P3.

[3]- Ministère de l'aménagement de territoire et de l'environnement, direction de l'environnement de Biskra, principaux textes législatifs et règlementaire relatif à la Protection de l'environnement, 2006, P 8.

5- الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة: يطبق على أنشطة المنشآت المصنفة ويتم تصنيف الأنشطة الملوثة والخطرة على البيئة إلى نوعين:

- الأنشطة الخاضعة قبل انطلاقها للتصريح المسبق من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.
- الأنشطة الخاضعة لترخيص مسبق سواء من الوزير المكلف بالبيئة أو الوالي المختص إقليميا أو رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا، ويحدد الرسم طبقا لقانون المالية السنة 2000.

6- الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي: تم إنشاء هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2002 ويتعلق بالنشاطات الصناعية التي تتجاوز كمية الانبعاثات الغازية بها الحدود القصوى التي ينص عليها القانون، ويوزع منه لصالح البلدية ب:

- 10 % لصالح البلديات.
- 15 % لصالح الخزينة.
- 75 % للصندوق الوطني للبيئة وازالة التلوث.

7- الرسم على الوقود: تم إدخاله بموجب قانون المالية سنة 2002 ويقدر مبلغ الرسم با ادج لكل لتر من البنزين ويوزع بـــ:

- 50 % لصالح الصندوق الوطني للطرقات والطرقات السريعة.
- 50 % للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث[1].

ما يمكن ملاحظته من خلال طريقة توزيع الرسم أن حصيلة الجباية البيئية لم تخصص كلها لحماية البيئة حيث تخصص 75% للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

المطلب الرابع: دور جماعات حماية البيئة في تطوير المؤسسة الإقتصادية.

تواصل جماعات حماية البيئة التأكيد على إجراءات حماية البيئة وبالرغم من إرتفاع تكاليفها، إلا أنها لا تعرقل عملية التنمية الإقتصادية بل تساندها، وذلك من خلال ظهور اليات إقتصادية لحماية البيئة قد تتبناها الحكومة على المستوى العام أو المؤسسة الإقتصادية على المستوى الخاص بهدف إدراجها ضمن الإستراتيجية الإقتصادية.

أولا: الاليات الإقتصادية لحماية البيئة

توفرت لنا في دراستنا هذه العديد من الاليات سوف نتطرق إليها فيما يلي:

1- تقويم الآثار البيئية: تعتبر عمليات التقييم البيئي للمشروعات المقامة إحدى ركائز حماية البيئة وصيانتها وهو مفهوم مستحدث بدأ به مؤخرا لتحقيق التنمية المستدامة، والهدف الرئيسي للتقييم البيئي هو حماية وصيانة البيئة في إطار الخطة الإنمائية سواء من المنظور الآني أو المستقبلي وفق أسلوب علمي لدفع عملية التنمية الشاملة بالبلاد حيث ظهر مفهوم أو فكرة تقويم الآثار البيئية لأول مرة عام 1969، في الولايات المتحدة الأمريكية في قانون السياسة الوطنية للبيئة وبعد هذا التاريخ أخذت بها العديد من الدول في قوانينها البيئية.

[1]- Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, programme national de gestion intégrée des déchets municipaux en Algérie " Stratégie opérationnelle", mai 2003, P47.

يعرف تقويم الآثار البيئية على انه "تلك الطريقة العملية التي تشمل على دراسة وتقييم التغيرات التي تحدث للبيئة بسبب تنفيذ مشروع معين، مثل إنشاء مصنع، شق طريق جديد، ولتقويم الأثر البيئي للمشروع يجب دراسة كل من آثار المشروع الإيجابي والسلبية على البيئة وذلك للتأكد من الآثار الايجابية تم تعظيمها وان الآثار السلبية تم منعها أو تدنيه، وتتمثل الوظائف الأساسية لتقويم الآثار البيئية في:

- التنبؤ بالمشاكل البيئية.
- إيجاد طرق وحلول لتجنب تلك المشاكل.
- تعظيم الآثار الايجابية.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن الهدف الرئيسي من تقويم الآثار البيئة يطابق القاعدة الفقهية "درء المفسدة مقدم على جلب المنفعة، بمعنى أن منع الضرر والفساد مقدم على أي منفعة عند استغلال البيئة، فالهدف منه هو التأكد من أن الحكومة و / أو صناع القرار على دراية كافية بالتأثيرات البيئية المصاحبة للمشروع، فإن تبين أن له تأثيرا ضارا لعناصر البيئة يتم تعديله لتفادي هذا الضرر، واذا لم يتحقق ذلك يلغى المشروع من منطلق أن المحافظة على موارد البيئة مقدمة ومفضلة على المنفعة الاقتصادية فالمحافظة على البيئة ضرورية وأساسية لإنجاح مشروعات التنمية واستمرارها.

2- الإنتاج الأنظف من اجل تنمية مستدامة[1]:

يعرف الإنتاج الأنظف على أنه إستراتيجية عمل بيئية وقائية اقتصادية، حيث تعتبر خطوة تقف وراء معالجة أو إدارة النفايات معتمدة على منهجية من المهد إلى اللحد"، كما يعتبر الإنتاج الأنظف منهجية عملية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بتوجيه وإرشاد الصناعات ومزودي الخدمات الإنتاج أكثر وبأقل المواد الخام والطاقة والنفايات والانبعاثات، وبالتالي تأثير بيئي أقل واستدامة أكثر يعتبر الإنتاج الأنظف الوسيلة الأكثر فاعلية وكفاءة في إدارة العمليات الصناعية وتصنيع مختلف المنتجات وتوفير أفضل الخدمات وذلك لأنه يتدخل في جوهر:

- **العمليات الإنتاجية:** وذلك بحفظ المواد الخام والطاقة، وإزالة المواد الخام الخطرة، وتخفيض وسمية الانبعاثات والنفايات.
- **المنتجات:** من خلال التخفيض من آثارها السلبية على مدى دورة حياة المنتج أي من لحظة استخراج المواد الأولية إلى نقطة التخلص النهائي منها.
- **الخدمات:** من خلال دمج الاعتبارات البيئية في التصميم وخدمات التوصيل.

من الممكن تخفيض تكاليف النفايات والانبعاثات والآثار البيئية والصحية، التي يمكن ملاحظة فوائدها، حيث إن تنمية وتسويق تقنية الإنتاج الأنظف هو خطوة جيدة باتجاه استخدام مورد ملموس وحماية البيئة باتجاه تنمية اقتصادية مستدامة، هذه التقنية تضمن تحقيق الربح الكبير للصناعات عن طريق تخفيض التكاليف، تخفيض احتياجات المواد وتخفيض تكاليف المعالجة، تخفيض ضرائب التخلص من النفايات وتخفيض العبء البيئي ، ورفع معدل الدخل من خلال زيادة في المبيعات والصادرات.

[1]- برنامج الأمم المتحدة للبيئة قسم التعاون الإقليمي المبادرات البيئية التطوعية من أجل تنمية صناعية مستدامة المفاهيم والتطبيقات المكتب الإقليمي لغرب آسيا حقوق الطبع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2007.

ومع هذا فان هناك شك حقيقي بأن التكنولوجيا المطلوبة أو المعرفة لن تتطور بدرجة كافية لحل المشاكل البيئية وخاصة تلك التي تشتمل على مصادر طبيعية غير قابلة للتجديد، وبهذا المعنى يجب أن تسير التنمية المستدامة وحماية البيئة يدا بيد في عهد العولمة الجديد، ورغم هذا يمكن أن نستوحي أربعة أهداف عامة من مفهوم الإنتاج الأنظف للوصول إلى المستقبل المستدام.

3- تحصيل تكاليف التلوث: (بيع تصاريح للتلوث)

حيث تحدد السلطات المحلية في كل دولة الكمية المسموح بها من التلوث في كل منطقة معينة، ثم تصدر تصاريح أو شهادات قابلة للتداول يشتريها الملوث، وتسمح له بكمية من التلوث تعادل قيمة تصاريح التي يقوم بشرائها وتوسيع نطاق الملكية الخاصة، حيث يرى بعض الاقتصاديين أنه يمكن حماية البيئة من خلال إعادة تخصيص حقوق الملكية عن طريق إعطاء حقوق الهواء والماء النظيفين للأفراد المستهلكين، واتاحة الفرصة لهم لكي يبيعوا بعض مخرجات التلوث الخاصة بها دون أن يتسبب ذلك في حدوث أضرار له.

ويرى أنصار هذا الاتجاه انه يجب أن تدور مفاوضات بين مسببي التلوث والضحايا حول المستويات المثلى لهذا التلوث دون أي تدخل حكومي، لأنه في ظل نظام الملكية الجماعية لا يثار الاهتمام بالآثار الخارجية الضارة، حيث أثبتت هذه الوسائل نجاعتها في المحافظة على البيئة، حيث تؤثر على نفقة إنتاج السلع والخدمات ومن ثم ينعكس على أسعارها في السوق[1]، ويتم ذلك عن طريق وضع تسعيرة أو الرسم أو ضريبة للتلوث فعندما يدفع الملوث ثمن ملوثاته، فإن هذا سيكون دافعا له على عدم التلويث.

ويتحقق ذلك عن طريق وسائل عديدة منها على سبيل المثال أن تفرض الضرائب علي الانبعاث، وأن توضع حدودا على مقدار التلوث وتقدم إعانات للبدائل الأنظف، حيث تتمثل الأهداف الأساسية لتطبيق الرسوم البيئية والتي هي في الوقت نفسه مبررات استعمالها في[2]:

- استعمالها كوسيلة فعالة لإدماج تكاليف الأضرار البيئية مباشرة في أسعار والخدمات أو الأنشطة المتسببة في التلوث، وهذا تطبيقا لمبدأ الملوث يدفع.
- التكامل بين السياسات الاقتصادية والبيئية من اجل محاربة التلوث حفاظا على البيئة.
- تحريض المستهلكين والمنتجين على تحسين وتعديل سلوكهم نحو استغلال للموارد المتاحة استغلالا فعال بيئيا.
- تشجيع التجديد والتحولات الهيكلية في أساليب الإنتاج وتعزيز احترام التشريعات الخاصة بحماية البيئة.
- زيادة الإيرادات الجبائية التي تستعمل في تغطية النفقات البيئية.

4- إعادة التدوير وتصميم اقتصاد المواد

وهي عبارة على جملة من الحوافز التي تفرضها أجهزة حماية البيئة على بعض الأنشطة الملوثة، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

---

[1]- محمد صالح الشيخ، **الانتاج الأنظف** ، دار المعارف، 2002، ص ص 320 - 326.

[2]- أ. حمد، **دور الجبائية البيئية في محاربة التلوث البيئي**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 09، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص ص 131-132.

أ- إعادة اقتصاد المواد في إعادة التدوير: إعادة التدوير على أنه إعادة تصنيع واستخدام المخلفات، سواء المنزلية أو الصناعية أو الزراعية وذلك لتقليل تأثير هذه المخلفات وتراكمها على البيئة، وتتم هذه العملية عن طريق تصنيف وفصل المخلفات على أساس المواد الخام الموجودة بها ثم إعادة تصنيع كل مادة على حدا[1].

ب- تصميم المنتجات بحيث يسهل تفكيكها واعادة تدويرها: قد بدأت ألمانيا ومن بعدها اليابان في اشتراط أن تكون المنتجات مثل السيارات والأجهزة المنزلية ومعدات المكاتب مصممة بحيث يسهل تفكيكها واعادة تدويرها وفي ماي 2001 أصدر البرلمان الياباني (الديات) قانونا صارما لإعادة تدوير الأجهزة يحظر التخلص من الأجهزة المنزلية مثل الغسالات الكهربائية والتلفزيونات أو أجهزة تكييف الهواء، ويفرض على المستهلكين تكلفة تفكيك الأجهزة على شكل رسم تخلص يؤدي إلى مصانع إعادة التدوير[2].

ج- استخدام المشتريات الحكومية لتوسيع سوق المواد المعاد تدويرها: ويمكن حوافز السوق لإعادة التدوير عن طريق سياسة المشتريات للحكومة وكمثال لذلك، عندما أصدرت إدارة الرئيس كلينتون أمرا تنفيذها في عام 1992 ينص على أن محتوي جميع الورق الذي نشتريه وكالات الحكومة على 20% أو أكثر من مخلفات بعد الاستهلاك بحلول عام 1995 وتزدادا إلى 25 % بحلول عام 2000، كان ذلك حافزا قويا لصانعي الورق لاستخدام المخلفات الورقية في عمليات التصنيع، ولما كانت حكومة الولايات المتحدة هي أكبر مشتر للورق في العالم، فإن ذلك أنشأن سوقا مزدهرة للورق المعاد تدويره.

د- تطوير واستخدام تكنولوجيات تتطلب مواد أقل: ومما ييسر خفض اعتماد الاقتصاد على المواد، ظهور تكنولوجيات جديدة أقل اعتمادا على المواد، فالهواتف المحمولة التي تعتمد على أبراج منتشرة على نطاق واسع أو على أقمار صناعية لإرسال الإشارات، مسؤولة عن أغلب النمو في استخدام الهواتف في البلدان النامية، ولن تحتاج هذه الشعوب الاستثمار في ملايين الأميال من الأسلاك النحاسية كما فعلت البلدان الصناعية[3].

هـ- إعادة تصميم العمليات الصناعية لإلغاء تولد مخلفات (آلية الإنتاج الأنظف): وتعرف آلية الإنتاج الأنظف بأنها التطوير المستمر للعمليات الصناعية والمنتجات والخدمات، بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية، ومنع تلوث الهواء والماء والتربة عند المنبع وخفض كمية المخلفات المتولدة عند المنبع ، وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة، وتهدف تقنية الإنتاج الأنظف بالنسبة للعمليات الصناعية إلى تحقيق ما يلي[4]:

- الحفاظ على المواد الخام والطاقة.
- استبعاد استخدام المواد الخام السامة.
- خفض كمية وسمية الانبعاث والمخلفات الناتجة عن الصناعات.

---

[1]- محمد الحسن، **مشكلات البيئة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص 337.

[2]- نفس المرجع، ص ص 145 146.

[3]- رونالد ستيدهام، ترجمة علاء الخضري، **الاقتصاد التحليلي**، علوم الأرض واقتصاد البيئة، المركز الثقافي للتعريب والترجمة دار الكتاب الحديث، بيروت، الطبعة الأولى، 2008،ص 147.

[4]- زكريا طاحون، **إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف**، سلسلة البيئة 7، شركة ماس للطباعة الإسكندرية، 2005، ص98.

– تقليل الآثار الضارة خلال دورة الإنتاج الأنظف، بدء من استخدام هذه الآلية للحفاظ على المواد الخام، والانتهاء بالتخلص مما لا يصلح إعادة استخدامه وتدويره من المخلفات.

– مراعاة الاعتبارات البيئية عند تصميم وتشغيل خطط الإنتاج.

لذا فإن إستراتيجية الإنتاج الأنظف تمتد من خفض استهلاك الموارد البيئية وإلى تجنب استخدام موارد خطرة عالية السمية أو ضارة بالبيئة، ورفع كفاءة تصميم المنتجات وطرق إنتاجها لتحقيق هذين الهدفين، ثم الحد من الانبعاث والتصريفات والمخلفات والنفايات أثناء عملية الإنتاج والاستخدام وتدوير المخلفات، حتى تصل إلى حد النظر في منظومة القيم والظروف الاجتماعية التي تنشأ عنها الطلب الاجتماعي على المنتجات والخدمات ومحاولة تعديلها لإقلال من الاستهلاك الطرفي المهدر للمواد والضار بالبيئة[1].

[1]– – زكريا طاحون، المرجع السابق، ص ص 312 313.

المبحث الثالث: الأدبيات النظرية والتطبيقية.

من خلال البحث توصلنا إلى العديد من الدراسات العربية والمحلية والأجنبية التي تطرقت سابقا إلى موضوع جماعات حماية البيئة وتأثيرها على إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية في عدة مجالات وقطاعات، ومن أجل معرفة هذا التأثير قمنا بعرض الدراسات المتعلقة بالموضوع التي تم الإطلاع عليها، ومن ثم اعتمادها في إعداد البحث كما قمنا بإجراء مقارنة بين هذه الدراسات وبين دراستنا الحالية مع ذكر القيمة المضافة لهذه الدراسة.

المطلب الأول: الدراسات العربية والمحلية.

أولا: الدراســـات العربيـــة.

1- دراســة أحمد شهير سيد عمر حول **إمكانية التعبير عن الأداء البيئي والاجتماعي للمنشآت الاقتصادية،** المجلة العلمية لكلية التجارة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 25، سنة 1998.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة بناء منهج علمي للمحاسبة البيئية يقوم على مجموعة من المفاهيم والفروض والمبادئ المحاسبية التي يمكن من خلالها رصد الأحداث البيئية للمؤسسة والتعبير عنها بشكل ملائم.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة اختفاء مفهوم الربح هدف وحيد وظهرت معه أهداف أخرى بيئية واجتماعية وأصبح وجود المؤسسة واستمرارها رهن بتحقيق التوازن بين مجموع الأهداف، والاختلاف بين المحاسبين بشأن الجوانب المتعددة للمحاسبة البيئية، والاجتماعية كالقياس، والإفصاح حيث تعددت الاجتهادات والممارسات بشأنها.

2- محمد حسين أحمد حسن حول **الإفصاح البيئي في التقارير والقوائم المالية وآثارها الايجابية دراسة تطبيقية على الشركات السعودية،** المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الأول والثاني، سنة 1999.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية الإفصاح البيئي في الفكر المحاسبي لتلبية احتياجات المجتمع والأطراف المعنية من المعلومات المالية التي تساعد في تقييم الأداء البيئي للمؤسسة بفاعلية .

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود ارتباط قوي بين حجم النشاط وبين الإفصاح البيئي خلال السلسلة الزمنية.

وأوصت بضرورة الاهتمام بمتطلبات الإفصاح البيئي بهدف الوصول إلى إطار نظري مقبول يحقق المنفعة المرجوة من هذا الإفصاح.

3- دراسة الباحثة باسمة مفتاح بعنوان **المشكلات البيئية بمنطقة تاورغاء وطرق مكافحتها،** 2008، حيث كان المجال الجغرافي لهذه الدراسة على منطقة تاورغاء بالجمهورية العربية الليبية.

هدفت إلى دراسة عدد من المشكلات البيئية مجملة في منطقة واحدة وأفادت دراستها الحالية خاصة في الدراسة الميدانية حيث وضفت بيانات الملاحظة بشكل جيد كما لخصت النتائج العامة بشكل يعطي صورة شاملة عن البيئة ومشكلاتها في منطقة الدراسة منطقة تاورغاء بليبيا.

وبصفة عامة لقد أمدتنا الدراسات السابقة بقدر من البيانات عن ظاهرة الدراسة ورصيد معرفي جعلنا لا نبدأ من فراغ، كما ساعدتنا في رسم صورة عامة لمشكلة الدراسة وتحديد تصور عام للدراسة ومقترح لإجراءاتها .

ثـانيا: الدراســات المحليـــة.

1- دراسة الطالب وناسي يحي، تحت عنوان **"الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر"** بجامعة أبوبكر بلقايد بتلمسان سنة 2007 " في رسالة دكتوراه في القانون العام قام الباحث بدارسة نظرية تطرق فيها إلى الإجابة عن جملة من التساؤلات.

هدفت الدراسة إلى تحقيق تحليل قانوني شبه شمولي لمختلف العوامل المؤثرة في الآليات القانونية لحماية البيئة ولتوضيح الثغرات والنقائص التي تكمن في النظام القانوني لحماية البيئة في الجزائر، كما تهدف الدراسة إلى الكشف عن صلاحيات ومجالات تدخل وزارة البيئة وبقية الوزارات الأخرى في مجال حماية البيئة.

ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي:

- أن الإصلاحات ركزت على تفعيل الطابع التقني والعلمي للقواعد البيئية المتعلقة بمظاهر التلوث.
- يحضى القضاء المدني بالقسط الأوفر في تحميل المتسببين في الأضرار الإيكولوجية تبعات مسؤولياتهم.
- تواجه عملية إصلاح الأضرار الإيكولوجية الخالصة ذات الطابع الحديث عدة صعوبات.

2- دراسة الطالب قريد سمير" بعنوان **دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية** بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة باجي مختار بعنابة سنة 2005/ 2006 واعتبرت هذه الدراسة ميدانية للجمعية الوطنية لمكافحة التلوث كدراسة حالة.

حيث حدد الباحث مجموعة من الأهداف الدراسة هذا الموضوع والمتمثلة كلها تقريبا في إعطاء لمحة عامة وشاملة حول المجتمع المدني ومؤسساته المختلفة وبالأخص حول الجمعيات البيئية وكذا الدور البيئي الذي تضطلع به هذه الجمعية في نشر الثقافة البيئية إضافة للمعوقات التي تعترض عمل هذه الجمعية.

وقد خلص إلى نتائج أكدت على أن الجمعية الوطنية لمكافحة التلوث وحماية البيئة لها دور كبير في نشر الثقافة البيئية إلا أنه يعترض عملها عدة عوائق ومشكلات منها إدارية في عدم الموافقة على الاقتراحات المعطاة أحيانا من طرف الجهات الوصية لمزاولة النشاطات التوعوية والمادية كعدم وجود المقر، والإعتمادات المالية لتمويل النشاطات، القاعات والمشكلات الغير مادية كالوقت ونقص الاتصال.

3- وتتمثل في مذكرة تخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء السنة القضائية 2004 - 2005 من إعداد الطالب بن قري سفيان، أبرز فيها الباحث **الجوانب القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري** تحت عنوان **"النظام القانوني لحماية البيئة في ظل التشريع الجزائري".**

ومن أهداف الدراسة الكشف عن أهم الجوانب القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري من خلال إبراز النصوص القانونية الموجودة في مختلف القطاعات والتي بدورها تشكل الأداة الفعالة لحماية البيئة في الجزائر ومحاولة الكشف عن التطور التشريعي لقانون حماية البيئة في الجزائر مع مقارنته بالتشريع البيئي في العالم الغربي.

ومن جملة النتائج التي توصل عليها الباحث في دراسته هذه هي:

- أن تجسيد النظام القانوني لحماية البيئة وتنفيذه على أرض الواقع يتطلب وجود جهاز تنفيذي فعال من القاعدة إلى القمة يعمل في كنف الشرعية ويسهر على التطبيق السليم للقانون، وأن الحفاظ على البيئة وترقيتها ومنع

تدهورها تعتبر الأهداف الحقيقة من المشاركة الجماهيرية الفعالة، التي تبقى تهدف لتحقيق جملة من الممارسات وصيانة العديد من المبادئ، ولا يتم ذلك ما لم تتوفر الهياكل التنظيمية والنصوص التشريعية التي تحتوي المواطن وتنظم جهوده لخدمة القضايا البيئية وبنائه فكريا وثقافيا ،وكذا تمكينه من الإطلاع على المعلومات علاوة على كفالة حقه في التقاضي وتجاوز العقبات التي تقف عائقا أمام تنمية قدراته وتحول دون تفاعله.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.

1- دراسة Boiral & Sala تحت عنوان: **هل ينبغي على الصناعة تنفيذ نظام الإدارة البيئية ISO 14001**

حيث نفذت هذه الدراسة على (12) مصنع من مصانع شركة **(C & AS)** الخاصة بإنتاج الألمنيوم، والتي هي جزء من مجموعة (Alcan) متعددة الجنسيات، انقسمت الآراء حول تبني مواصفة إلى مجموعتين، الأولى تؤيد تطبيقها للأسباب الآتية:

- القيمة الحقيقية لنظام الإدارة البيئية ISO 14001 ؛
- تحقيق سيطرة أفضل على السلوك البيئي (ممارسات، التزام اكبر بإجراءات العمل وتعليماته)؛
- المزايا الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية التي يحققها هذا النظام.

أما المجموعة الثانية فلا تؤيد تبني ISO 14001 مبررة ذلك انه قد لا يحسن الأداء البيئي. وتقدم هذه الدراسة المزايا والعيوب المرافقة لتطبيق ISO 14001 في ضوء عينة البحث التي تمتاز باختلافات كبيرة في الثقافات، وهو ما يمكن من فهم مداخل الإدارة، علاقات العمل بين مصنع وأخر، فضلا عن كون الدراسة تقدم بعض التوصيات الخاصة والتي يمكن أن يستفيد منها المدراء الذين يرغبون في تطبيقه.

2- دراسة لـ Boiral Olivier et Henry Jean Francois سنة 2004 بعنوان **من مواصفة ISO14001 إلى تحسين الأداء البيئي.**

وهي عبارة عن دراسة الأثر مواصفة ISO14001 على الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية، حيث قام التحليل على مقاربتين، الأولى تتمثل في المقاربة التفاؤلية والتي مفادها أن تطبيق مواصفة ISO14001 في المؤسسة سيساعد لا محالة على تحسين الأداء البيئي، والمقاربة الثانية عبارة عن نموذج نقدي يقوم على أن تحسين الأداء البيئي غير مرهون مباشرة بتطبيق مواصفة ISO 14001، والتي يكون الهدف من ورائها (المواصفة) هو الاستجابة للضغوط الخارجية، وأن الأداء البيئي يكون متعلق أساسا بأنشطة أو ممارسات عملية ملموسة غير مدرجة في المواصفة، حيث أن مواصفة ISO14001 تقوم على طرق تسييرية ومعايير منفصلة عن الواقع.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

سنتطرق في هذا المطلب إلى إجراء مقارنة بين الدراسات السابقة وموضوع البحث وكذا القيمة المضافة للبحث.

أولا: إجراء المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

سيتم في هذا المطلب توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة ذات صلة بالموضوع، حيث قمنا بإعداد جدول لتوضيح هذه المقارن.

جدول رقم(1-2): أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية إجراء المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة والدراسات السابقة.

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
– دراسة أحمد شهير سيد عمر	– يوجد تشابه في المتغير التابع (المؤسسة الإقتصادية)	– يوجد اختلاف في قطاع الدراسة – الاختلاف في المتغير المستقل (الأداء البيئي)
– دراسة محمد حسين أحمد حسن	– يوجد تشابه في المتغير المستقل (جمعيات حماية البيئة)	– يوجد اختلاف في قطاع الدراسة(الشركات السعودية) – اختلاف في المتغير التابع(المؤسسة الإقتصادية)
– دراسة الباحثة باسمة مفتاح	– يوجد تشابه في المتغير المستقل(جمعيات حماية البيئة)	– اختلاف في المتغير التابع(المؤسسة الإقتصادية)
– دراسة الطالب وناسي يحي	– يوجد تشابه في المتغير المستقل(جمعيات حماية البيئة)	– يوجد اختلاف في قطاع الدراسة – اختلاف في المتغير التابع(المؤسسة الإقتصادية)
– دراسة قريد سمير	– يوجد تشابه في المتغير المستقل (جمعيات حماية البيئة)	– يوجد اختلاف في قطاع الدراسة(الجمعية الوطنية لمكافحة التلوث) – اختلاف في المتغير التابع(المؤسسة الإقتصادية)
– دراسة بن قري سفيان	– يوجد تشابه في المتغير المستقل (جمعيات حماية البيئة)	– اختلاف في المتغير التابع(المؤسسة الإقتصادية) – اختلاف في ميدان الدراسة
– دراسة Boiral & Sala	– يوجد تشابه في المتغير المستقل (جمعيات حماية البيئة)	– يوجد اختلاف في قطاع الدراسة(مصنع من مصانع شركة (C & AS)) – اختلاف في المتغير التابع(التسويق عبر الانترنت)
– دراسة Francois Boiral Olivier et Henry Jean	– يوجد تشابه في المتغير المستقل (جمعيات حماية البيئة) – تشابه في المتغير التابع(المؤسسة الإقتصادية)	– عدم إجراء دراسة ميدانية أو تطبيقية

ثانيا: القيمة المضافة للبحث

من خلال استعراضنا لدراسات السابقة حول موضوع بحثنا لاحظنا أن موضوع تأثير جماعات حماية البيئة على إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية من المواضيع المهمة التي تدخل ضمن مجال دراسة إقتصاد وتسيير المؤسسة.

كما اتضح لنا أنه موضوع جد هام، كونه يدرس مدى تأثير جماعات حماية البيئة في إعداد الإستراتيجية الخاصة بالمؤسسة لما لهم من أثار كبيرة في الحفاظ على البيئة.

اعتمد بحثنا على دراسة قمنا في مجموعة مختلفة من المؤسسات الصناعية العمومية بولاية عين الدفلى تم توزيع استبيان على العمال في هذه المؤسسات ومعالجة بيانات الاستبيان وتحلليه وهذا في الفترة الممتدة من شهر فيفري 2018 إلى غاية شهر ماي 2018.

يهدف هذا البحث إلى إظهار الأليات التي تتبعها المؤسسة الإقتصادية وجماعات حماية البيئة المتعلقة بالحفاظ على البيئة، بالإضافة إلى التشريعات والقوانين، ومدى تأثيرها على إستراتيجية المؤسسة وبالتالي خلق سياسات وإستراتيجيات مع منتجات ونشاطات صديقة للبيئة.

خلاصة

في ضوء ما تم التعرض له في هذا الفصل ومن خلال هذه الدراسة النظرية، تمكنا من تحديد مجموعة من العوامل التي تتحكم في درجة الإلتزام البيئي للمؤسسة، فالتشريعات البيئية التي أصبحت أكثر تحديدا والأدوات الإقتصادية التي أصبحت أكثر تحفيزا، تدفع المؤسسات الملوثة إلى إعتماد سلوك أكثر مسؤولية تجاه البيئة، كما أن حجم الأخطار المهددة للبيئة أدى إلى ظهور وزيادة الوعي البيئي لدى الرأي العام والذي تحول إلى ضغوطات تمارسها الأطراف ذات المصلحة على المؤسسة بهدف إدماج البعد البيئي في نظام إدارتها.

لا تهتم المؤسسات بالبيئة بسبب الإجبار فقط، بل أيضا رغبة منها في إقتناص فرص إقتصادية نشأت نتيجة ظهور الأسواق الخضراء، ونتيجة أيضا لإمكانية تحقيق ربح إضافي توفره بعض الممارسات البيئية، إن عنصري الإجبار والفرصة الإقتصادية ليسا السببين الوحيدين الإعتماد المؤسسة الإستراتيجية بيئية، فهناك دافع آخر مهم جدا يتمثل في أخلاقيات المديرين الواعون بخطورة التدهور الحاصل في البيئة ومخاطر التغير المناخي، كما أن للعوامل الموقفية أثرا في تحديد مستوى المسئولية البيئية للمؤسسة.

تستند هذه الدراسة النظرية أساسا إلى دراسات سابقة في الموضوع وبحوث أجريت غالبيتها في دول متقدمة يختلف واقعها السياسي والإقتصادي والإجتماعي عن واقعنا في الجزائر، ولذا يجب القيام بدراسات تطبيقية لمعرفة العوامل المحددة لموقف المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، والصناعية منها على وجه الخصوص، تجاه موضوع حماية البيئة وجهودها المبذولة في هذا المجال.

الفصـــل الثـــــانـي

تمهيد

بعد عرض مختلف المفاهيم الأدبية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة في الجانب النظري من خلال الفصل الأول، جاء هذا الفصل لإسقاط الدراسة النظرية على الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة لمؤسسة ملبنة عريب بغرض الكشف ميدانيا عن مدى تأثير جماعات حماية البيئة على إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية.

وبغرض إتباع خطوات منهجية في عرض هذا الفصل قمت بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: بطاقة تعريفية لمؤسسة ملبنة عريب.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة.

المبحث الثالث: تحليل فقرات الاستبيان وعرض النتائج.

المبحث الأول: بطاقة تعريفية لمؤسسة ملبنة عريب.

بعد الاستقلال مباشرة ظهرت عدة مؤسسات في قطاعات مختلفة تجارية وصناعية، حيث يلاحظ المتتبع لواقع القطاع الاقتصادي أنه عاش الكثير من الإصلاحات التي تهدف إلى إعادة تنظيم القطاع الاقتصادي وإعطاء الدور الريادي للمؤسسات العمومية في المسار التنموي، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مؤسسة ملبنة عريب.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمؤسسة الأم وتقديم "ملبنة عريب".

الديوان الجهوي للحليب ومشتقاته orlac كان فيما مضى عبارة عن مؤسسة صغيرة قام بإنشائها المستعمر الفرنسي، وكانت تسمى آنذاك Laiko، وتعني التعاونية الجزائرية للحليب، وكان موقعها بئر خادم بالجزائر العاصمة، التي تركها الاستعمار الفرنسي باسم Coletal تقوم بتوزيع حليب البقر في قارورات من الزجاج، وبما أن إنتاجها كان ضعيفاً بدأ الديوان الوطني للتجارة Onaco يقوم باستيراد الحليب من السوق الأوروبية المشترك آنذاك، إلا أن هذا لم يلبي حاجيات السكان المتزايدة على الحليب.

ولهذا تم إنشاء الديوان الوطني للحليب ومشتقاته " Onalait " بمرسوم رئاسي رقم 23-69 نوفمبر 1969 وهي مؤسسة اقتصادية تابعة للقطاع العام تحت وصاية وزارة الفلاحة.

وكان يبلغ عدد عمالها آنذاك 450 عامل عمدت Onalait إلى عدة استثمارات لتوسيع قدراتها الإنتاجية، فقامت ببناء وحدات إنتاجية للتخلص من العجز الوطني لإنتاج الحليب.

بعد إعادة الهيكلة للمؤسسات قامت الدولة بإنشاء دواوين جهوية موزعة على ثلاث مناطق:

- الديوان الجهوي للحليب في الوسط Orlac ومركزه بالجزائر العاصمة؛
- الديوان الجهوي للحليب في الشرق ومركزه بعنابة؛
- الديوان الجهوي في الغرب ومركزه بعريب.

2- تقديم ملبنة عريب.

كان يضم الديوان الجهوي للحليب ومشتقاته للوسط Orlac بعد تأسيسه عام 1981 ثلاث وحدات وهي:

- وحدة بئر خادم؛
- وحدة بودواو؛
- وحدة ذراع بن خدة.

في سنة 1987 أنشأت وحدة عريب حيث تم إنجاز المصنع وبدأ نشاطه خلال ماي 1989 بعدما تم تأسيسه من طرف المجموعة القانونية الإيطالية Introcoop وتم إبرام الصفقات في 24/12/1985 وقدرت رخصة البرنامج ب 1550000.00 دج, وكان يبلغ عدد عمال الوحدة آنذاك 300 عامل وقد تم اختيار الوحدة بالمنطقة نظراً للمساحة الشاسعة، حيث تتربع على مساحة تقدر ب 11 هكتار إضافة إلى وجود عدد لا بأس به من مربي أبقار الحليب, كما أن بلدية عريب تقع على الخط الوطني

رقـم 04 وتبعـد علـى مقـر الولايـة ب 11 كلـم، وقـد تحصـلت الوحـدة علـى اسـتقلالها بتـاريخ 21/10/1989.

وابتداء من تاريخ جويلية 1997 أصبحت Orlac تسمى بالمجمع الصناعي للحليب Giplait وقد اختارت الوحدة نفسها ملبنة عريب و هي الآن شركة ذات أسهم SPA رأس مالها يقدر ب 200,000,000 دج، عدد عمالها حالياً 293 عامل، وهي تتمتع باستقلالية التسيير، في سعر مختلف منتجاتها، ما عدا سعر الحليب باعتباره منتوجاً استراتيجياً، فسعره تسيطر عليه المديرية لجميع الوحدات وبأمر من الدولة.

3ـ أهداف مؤسسة ملبنة عريب.

بعـد تنفيـذ الإصـلاحات الاقتصـادية الجديـدة، تحولـت هـذه الوحـدة مـن مـوزع خصوصـي إلـى مـوزع مسـتقل بمعنـى أنهـا تسـتطيع توزيـع أي منتـوج كانـت توزعـه مـن قبـل، وتسـتطيع إضـافة منتوجـات جديـدة، فالمؤسسـة تسعى من خلال نشاطها التوزيعي إلى تحقيق الأهداف التالية:

ـ إنشاء مخزون أمان وتدعيم السوق الوطنية بالمواد التي توزعها؛

ـ إعداد برنامج التموين على ضوء احتياجات الزبائن؛

ـ توسيع تشكيلة المنتجات الموزعة وبالتالي التعامل مع موردين و زبائن جدد؛

ـ تحقيق أقصى حدّ ممكن من الأرباح, أي مضاعفة رقم الأعمال؛

ـ السهر على مراقبة الجودة وتركيب منتجاتها بالفحص المخبري للحفاظ على سلامة الزبائن؛

ـ العمل على إنشاء هيئات جديدة لتعزيز وتوسيع شبكة التوزيع والاتصال.

ووحـدة عريـب للحليـب ومشـتقاته كبـاقي المؤسسـات الأخـرى، دخلـت فـي مرحلـة اقتصـاد السـوق، حيـث أصـبحت مؤسسـة ذات أسـهم بالعقـد الموثـق بتـاريخ 11/07/1997 والمسـماة حاليـا "ملبنـة عريـب" بـرأس مال قدره 200,000,000 دج، وشرعت في طرح رأس مالها في 21/09/1997.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لملبنة عريب.

يتعلـق بالجانـب الـوظيفي للتنظـيم المعتمـد مـن قبـل المؤسسـة وتصـميم هـذا الهيكـل مـرتبط بتحقيـق الأهـداف الإسـتراتيجية للمؤسسـة، كمـا يحـدد العلاقـة بـين مختلـف المـديريات الفرعيـة للمؤسسـة ومراكـز اتخـاذ القـرارات وتنفيذها.

وتتمثل الدوائر والمصالح المكونة لهذا الهيكل كما يلي:

أـ المدير العام: ويقوم بالمهمات التالية

ب ـ إدارة الوحدة: له مسؤولية على كل المجريات النشاط اليومي للوحدة والمديريات الفرعية؛

ـ التكفل بتنفيذ التوجيهات السياسية والتنموية للوحدة (التموين– إنتاج – توزيع)؛

ـ مسؤولية مدنية على كل نشاطات الوحدة, وأخطار التسيير ومسؤولية جبائية؛

ـ الإشـراف علـى الهيئـات والمصـالح والأقسـام فـي الوحـدة مـن أجـل المتابعـة المسـتمرة لنشـاط الوحـدة وظروف العمل.

ـــ الإطـلاع علـى الحالـة الماليـة والمحاسـبية للوحـدة ومختلـف المعلومـات الضـرورية للتسـيير مـن أجـل اتخاذ القرارات.

ـ إبرام صفقات مع الموردين والزبائن تحت شكل عقود تجارية.

ـ عقد اجتماعات دورية ما بين مختلف المديريات الفرعية آنذاك للوحدة, وذلك للتنسيق فيما بينها.

ـ إمضاء كل المستندات، الوثائق والتقارير بغية إرسالها إلى المديرية العامة أو المتعاملين.

ج ـــ مديرية المراقبة الداخلية: وتضم أربع مكاتب رئيسية و هي:

ـ مديرية الرقابة والأمن؛

ـ مكتب مراقبة التسيير ؛

ـ مكتب أمانة المدير ؛

ـ مكتب المنازعات والشؤون القانونية.

دـ المديرية الفرعية لمالية والمحاسبية: وتضم أربع مصالح و هي على التوالي:

ـ مصلحة المحاسبة العامة؛

ـ مصلحة المحاسبة التحليلية؛

ـ مصلحة الميزانية؛

ـ مصلحة التغطية؛

هـ ـ المديرية الفرعية للإدارة العامة: وتشرف على ثلاث مصالح وهي:

ـ مصلحة تسيير المستخدمين؛

ـ مصلحة الأجور والإعانات الاجتماعية؛

ـ مصلحة الوسائل العامة؛

وـ المديرية الفرعية للإنتاج: وتشرف على الأقسام التالية:

ـ قسم إنتاج الحليب؛

ـ قسم إنتاج مشتقات الحليب؛

ـ قسم إنتاج قشدة مثلجة؛

ـ قسم جمع وتدعيم الحليب؛

ن ـ المديرية الفرعية لمراقبة الجودة: و تضم كل من المصالح التالي:

ـ مصلحة التنظيم والتطهير ؛

ـ المصلحة البيكترولوجية؛

ـ المصلحة الفيزيولوجية؛

ي ـ مديرية الصيانة: وتضم كل من المصالح التالية:

ـ مصلحة الطرق؛

- مصلحة التدخل؛
- مصلحة المعدات والآلات الجديدة؛
- مصلحة المنافع؛
- مصلحة الصيانة والتجهيزات.

ل ــ المديريــة التجاريــة: وتضـم مـديريتين فـرعيتين، مديريـة البيـع ومديريـة الشـراء، ولكـل منهمـا مجموعـة مـن المصالح تقوم بالإشراف عليها.

5ـ نشاط المؤسسة.

إن نشـاط المؤسسـة هـو نشـاط اقتصـادي تجـاري, حيـث تسـاهم بشـكل كبيـر مثلهـا مثـل المؤسسـات الأخـرى فـي التنميـة الاقتصـادية، وتلبيـة رغبـات المسـتهلكين إلـى حـدّ معـين، فملبنـة عريـب تمـزج بـين عـدة أنشـطة أو وظائف تقوم بها في حياتها اليومية وهي:

أـ الشـــراء: نقـوم الملبنـة بعقـد صـفقات مـع المـوردين لتزويـدها بـالمواد الوليـة مـن أجـل مباشـرة عمليتهـا الإنتاجية، يتم اختيار المورد المناسب على أساس عنصرين أساسيين هما: الجودة والسعر.

ب ــ الإنتـــاج: بعـدما تقـوم المؤسسـة بعمليـة الشـراء للمـواد الأوليـة اللازمـة تـدخل فـي المرحلـة الثانيـة وهـي الإنتـاج، وتعتبـر أهـم حلقـة فـي نشـاط الملبنـة حيـث تقـوم بتحويـل المـواد الأوليـة مـن حالاتهـا الطبيعيـة الأولـى إلى منتوجات نهائية قابلة للاستهلاك وهذه المنتوجات الخاصة بالحليب ومشتقاته وندرجها في ما يلي:

الحليـب المبسـتر، اللـبن، حليـب البقـر، قشـطة طازجـة، اليـاغورت، تحليـة، الجـبن الطـازج، وهـذه المنتوجـات تنتج يوميا.

وفـي كـل المواسـم أمـا المنتوجـات التـي تنتجهـا فـي فصـل الصـيف إلـى جانـب المنتوجـات السـابقة نجـد المثلجات.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية.

حيث خصصنا هذا المبحث لعرض طريقة الدراسة الميدانية والأدوات المستخدمة في هذه الدراسة، سنتطرق في المطلب الأول إلى الطريقة المتبعة في انجاز الدراسة، أما المطلب الثاني تناولنا فيه الأدوات المستخدمة في الدراسة والقياس وأخيرا في المطلب الثالث تحليل فقرات الاستبيان وعرض النتائج.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في انجاز الدراسة.

من اجل الإجابة على إشكالية الدراسة الميدانية، تم اختيار عينة مقصودة من موظفي بعض المؤسسات العمومية فقط بالجزائر لأنا الخواص تلقينا صعوبة في إجراء الدراسة، وذلك كعينة ممثلة لمجتمع الدراسة الكلي المتمثل في جميع موظفي المؤسسات الصناعية الجزائرية، ولقد اقتصرنا الدراسة على هذه العينة نظرا لمتطلبات الوقت والجهد والتكلفة.

أولا: مجتمع وعينة الدراسة

1- مجتمـــع الدراســـة: قد تصعب الدراسة عندما لا تتضمن جميع أفراد مجتمع الدراسة، وذلك للصعوبات التي تواجه الباحثين في الوصول إلى مفردات مجتمع الدراسة وقد شملت مجالات الدراسة التطبيقية لموضوع البحث على مجالين، فالمجال الأول مكاني يشمل 7 مؤسسات منخصصة في عدة نشاطات مختلفة بولاية عين الدفلى، وقد اخترنا هذه المؤسسة نظرا للدور الاقتصادي الذي تلعبه في توفير متطلبات الأفراد من الحليب أو مشتقاته والمساهمة في الناتج الوطني.

أما عن المجال الزمني لهذه الدراسة فهو يمتد من الدراسة من بداية السداسي الثاني للسنة الدراسية وهو تاريخ مباشرة العمل بإعداد المذكرة إلى غاية استكمال جمع البيانات وإقامة الدراسة عليها للوصول إلى نتائج وايجابيات عن الفرضيات المطروحة للدراسة حيث استغرقت فترة الدراسة التطبيقية شهرين بالتقريب، حيث تم الاتصال الأولي بميدان الدراسة ألا وهو مصلحة المستخدمين بالمؤسسة أين تحصلنا على بعض التوجيهات والمعلومات عن المؤسسة بعدها كان إعداد استمارة الاستبيان الموجهة لموظفين في المؤسسة وقد شملت المدة أسبوع لصياغة الاستبيان في شكله النهائي، ثم وزعت الاستبيانات في ظرف يومين، وفي أوائل شهر ماي كانت عملية تفريغ وتحليل البيانات وتفسيرها للوصول إلى نتائج الدراسة.

وتتمثل وحدات مجتمع الدراسة في كل فرد عامل يعمل داخل المؤسسة بغض النظر عن نوع الوظيفة أو العمل الذي يقوم به، ونظرا لصعوبة إجراء عملية مسح شامل لكل العمال، لجأنا إلى اختيار عينة عشوائية من هذا المجتمع الذي يمثل بدوره عمال المؤسسة لدراستها.

2- عينة الدراسة: تم استخدام أسلوب الحصر الشامل بالنسبة لعينة من عمـــال متخصصين في علاقة المؤسسة بجماعات حماية البيئة بالجزائر بولاية عين الدفلى، وتم توزيع 80 إستبانة واسترجاع 80 استبانة بنسبة 100%.

جدول رقم (2-1): عدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة.

الاستبانات الموزعة	**80 استبانة**
الاستبانات المسترجعة	**80 استبانة**

المصدر: من إعداد الطالبين

ثانيـــا: متغيرات الدراسة.

- **المتغير المستقل:** جماعـات حمـــاية البيئـــة هو المتغير المستقل أو المتغير في نموذج الدراسة.
- **المتغير التابع:** إستراتيجيـــة المؤسســـة الإقتصـــادية هي المتغير التابع في نموذج الدراسة.

يمكن تمثيل نموذج الدراسة في المخطط الموالي:

شكل رقم (2-1): نموذج الدراسة

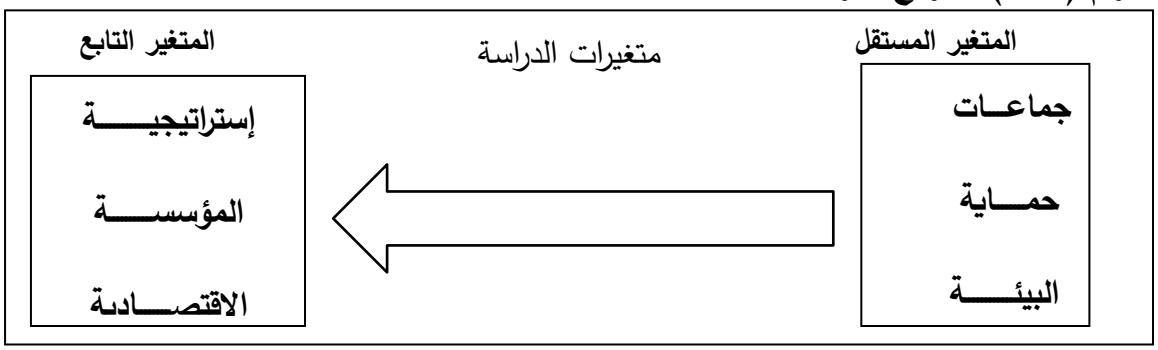

المصدر: من إعداد الطالبين.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسه والقياس.

وسنتطرق في هذا المطلب إلى مايلي:

أولا: أداة الدراسة (الاستبيان) أنظر الملحق رقم(01).

يعد الاستبيان من أهم أساليب جمع البيانات من مصادرها الأولية بحيث تصمم قائمة من الأسئلة لتوليد البيانات الضرورية للدراسة حيث تمكننا هذه البيانات من الوصول الى معرفة مختلف الآراء ومن ثم التوصل إلى النتائج.

1- **مكونات أداة الدراسة:** لقد تم تكوين الهيكل العام لأداة الدراسة (الاستبيان) على النحو التالي:

أ- **الخطاب الموجه:** وفيه تم مخاطبة أفراد العينة وطلب تعاونهم في الإجابة على فقرات الاستبيان، وقد تضمن عنوان المذكرة والجامعة المقدمة إليها، والتأكيد على سرية البيانات التي سيدلون بها واستخدامها لأغراض البحث العلمي لا لشيء اخر سواه.

ب- **البيانات التعريفية بالمبحوثين (أفراد العينة):** وقد تم تحديدها بأربعة فقرات اشتملت الجوانب التالية: الجنس، السن، المستوى التعليمي والوظيفة.

ت- **فقرات الاستبيان:** وقد تم التماس إجابات أفراد العينة على فقرات الاستبيان من خلال الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2-2): سلم ليكارت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبين.

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى للبديل - الحد الأدنى للبديل}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{4}{5} = 0.8$$

- ✓ من 1 الى 1.80 غير موافق بشدة؛
- ✓ من 1.80 الى 2.60 غير موافق؛
- ✓ من 2.60 الى 3.40 محايد؛
- ✓ من 3.40 الى 4.20 موافق؛
- ✓ من 4.20 الى 5 موافق بشدة .

- وقد تم تقسيم أداة الدراسة إلى أربعة محاور أساسية:

المحور الأول: البيانات الشخصية.

المحور الثاني: أسئلة جماعات حماية البيئة.

المحور الثالث: أسئلة إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية.

المحور الرابع: أسئلة العلاقة بين المتغيرين.

ثانيا: أداة القياس (برنامج الSPSS)

قمنا بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر جميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS:statisiticals package for social science) الإحصائي واستخدام الاختبارات المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم الدراسة.

لقد تم الاستفادة من البرنامج الإحصائي " SPSS ver 22" (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية) وهو من الأنظمة المتقدمة التي تستخدم في إدارة البيانات وتحليلها في مجالات متعددة ومنها التطبيقات الإحصائية، حيث يستخدم هذا النظام في إجراء التعديلات الإحصائية المختلفة من إدخال البيانات وتلخيصها وعرضها بأشكال هندسية وبيانات وحسابات ومقاييس النزعة المركزية ومعامل الارتباط ومعادلات الانحدار والتقدير واختبارات الفروض الإحصائية، هذا بالإضافة إلى تحليلات إحصائية متقدمة.

ثالثا: صدق الاستبانة: أنظر الملحق رقم(02).

بعد إعداد أداة الدراسة (الاستبيان) أردنا التحقق من صدقها وثباتها، ولأجل ذلك قمنا بعرضها على الأستاذ المشرف للتحكيم، وذلك بهدف التأكد من صدق محتوى الفقرات المكونة للاستبيان، وقد أشار بعد ذلك إلى مجموعة من الملاحظات والتي تم أخذها بعين الاعتبار.

إضافة الى ذلك قمنا أيضا بدراسة ثبات الاستبيان من أجل التحقق من ثبات الفقرات المكونة لأداة الدراسة حيث تم حساب معامل الثبات ألفا كرومباخ (Alpha de Chronbach's) للاتساق الداخلي الذي يأخذ القيمة من 0-1 ويعبر عن نسبة أفراد العينة الذين يعيدون نفس الإجابة إذا أعيد استجوابهم مرة ثانية في نفس الظروف.

جدول رقم (2-3): مقياس ألفا كرومباخ

المجال	ألفا كرومباخ
25	0.943

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

من خلال ما توصلت إليه نتائج البرنامج الاحصائي spss والممثلة في الجدول أعلاه، يتم قبول الفقرات التي يكون معامل ثباتها يفوق 60 %، ونلاحظ بأن درجة الاتساق الداخلي في هذه الدراسة تقدر بـ: 0.943 أي بنسبة 94.3% وهي نسبة تقترب من الواحد، إذن أداة القياس في هذه الدراسة تتمتع بدرجة جيدة جدا من الثبات بالنسبة لكل فقرات الاستبيان ويمكن أن تبين مدى مصداقيته، وهذا يدل على ثبات أجوبة العمال "المستجوبين" (أي يعيدون نفس الإجابة اذا أعيد استجوابهم مرة ثانية).

المبحث الثالث: تحليل فقرات الاستبيان وعرض النتائج.

بعد القيام بتوزيع الاستبيان على أفراد عينة الدراسة واستطلاع رأيهم حول موضوع بحثنا الآن سوف نقوم بتحليل الفقرات المكونة للإستبيان والمتمثلة في البيانات الشخصية، الفقرات المتعلقة بجماعات حماية البيئة، الفقرات المتعلقة بإستراتيجية المؤسسة اللإقتصادية، ومن ثم عرض مفصل لنتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها بناءا على مخرجات أو نتائج البرنامج الإحصائي **spss**.

أولا: تحليل البيانات الشخصية.

لقد تم توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس، السن، المستوى التعليمي وسنوات الخبرة ، حيث سوف نستهل تحليلنا لفقرات الاستبيان بتحليل البيانات الشخصية على اعتباره مقسما إلى محاور وأولها هذه البيانات وفق مايلي:

1- الجنس: من مجموع 80 إستمارة معالجة تم الحصول على النتائج التالية.

جدول رقم (2-4): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار المطلق	التكرار النسبي
ذكر	58	%72.5
أنثى	22	%27.5
المجموع	80	%100

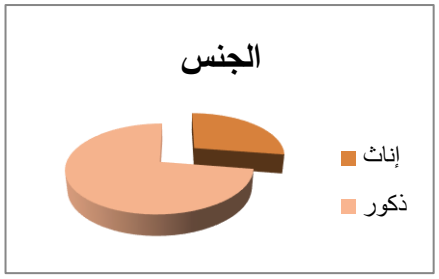

الشكل رقم (2-2)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

- نلاحظ من الجدول أن نسبة الذكور تقدر ب: 72.5% %من أفراد العينة وبتكرار قيمته 58، أما بالنسبة للإناث فقدرت النسبة المئوية بـ: 27.5% وبـ 22 تكرارات، أي أن نسبة الذكور كانت هي النسبة الأعلى.

2- السن: من مجموع 80 إستمارة معالجة تم الحصول على النتائج التالية.

جدول رقم (2-5): توزيع أفراد العينة حسب متغير السن.

العمر	التكرار المطلق	التكرار النسبي
أقل من 30 سنة	25	% 31.25
من31 إلى 40 سنة	30	% 37.5
من 41 إلى 50 سنة	20	% 25
أكثر من 50 سنة	5	% 6.25
المجموع	80	%100

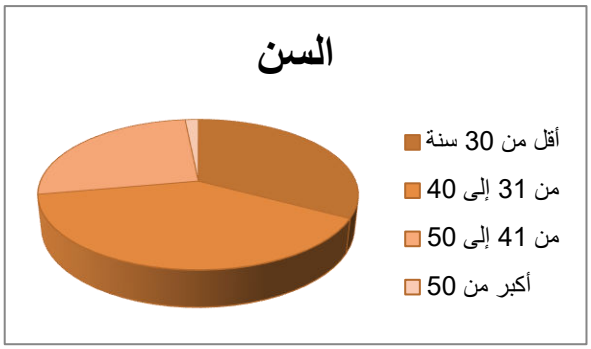

الشكل رقم (2-3)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

- يتضح لنا من الجدول أن أفراد العينة الذين ساهموا في ملأ الاستبيان يتراوح سنهم ما بين 31 سنة و40 سنة وهم يمثلون أعلى نسبة والتي قدرت ب: 37.5 %وبتكرار قيمته 30 مقارنة بالفئات العمرية الأخرى.

3- المستوى التعليمي: من مجموع 80 إستمارة معالجة تم الحصول على النتائج التالية.

جدول رقم (2-6): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار المطلق	التكرار النسبي
ثانوي	15	%18.75
تكوين مهني	20	%25
جامعي	35	%43.75
دراسات عليا	10	%12.5
المجموع	80	%100

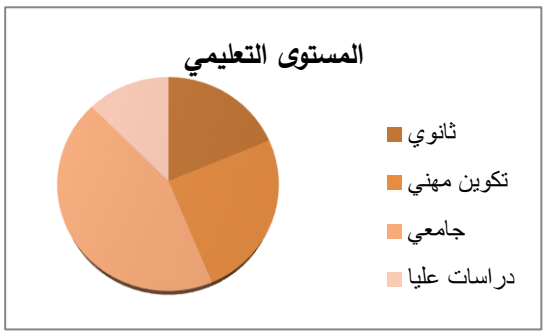

الشكل رقم (2-4)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

- يتبين لنا من خلال الجدول المتعلق بالمستوى التعليمي أن أعلى نسبة مئوية منه تمثلت في مستوى "جـــامعي" على غرار المستويات التعليمية الأخرى والتي قدرت بـــ: 43.75% وبـــ 35 تكرار.

4- سنوات الخبرة: من مجموع 80 إستمارة معالجة تم الحصول على النتائج التالية .

جدول رقم (2-7): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار المطلق	التكرار النسبي
أقل من 05	25	% 31.25
من 05 إلى 10	40	% 50
من 11 إلى 15	12	% 15
أكثر من 15	3	% 3.75
المجموع	80	% 100

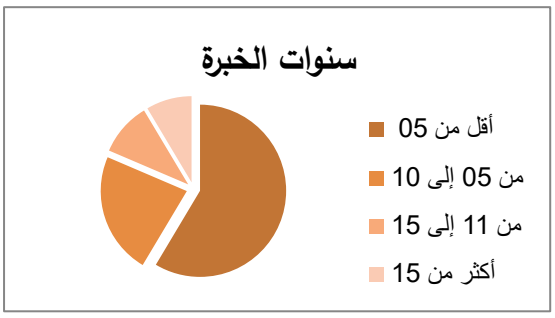

الشكل رقم (2-5)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

- يتبين لنا من خلال الجدول المتعلق بسنوات الخبرة أن أعلى نسبة مئوية منه تمثلت في سنوات الخبرة من 05 إلى 10 سنوات على غرار السنوات الأخرى والتي قدرت بـــ: 50 % % 50 وبـــ 40 تكرار.

ثانيا: تحليل المعلومات المتعلقة بالمؤسسة

1- طبيعة المؤسسة: من مجموع 80 إستمارة معالجة تم الحصول على النتائج التالية.

جدول رقم (2-8): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير طبيعة المؤسسة.

الطبيعة	التكرار المطلق	التكرار النسبي
عمومية	80	%100
خاصة	00	%00
المجموع	80	%100

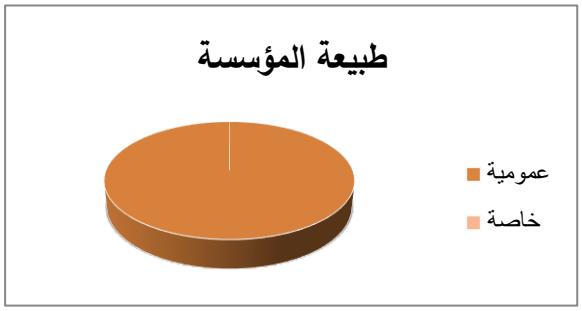

الشكل رقم (2-6)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

- يتبين لنا من خلال الجدول المتعلق بطبيعة المؤسسة أن أعلى نسبة مئوية منه تمثلت في المؤسسات العمومية على غرار المؤسسات الخاصة والتي قدرت بـــ: 100 % وبـــ 80 تكرار وذلك لعدم قبول الإستمارات من قبل عمال المؤسسات الخاصة.

2- نوع النشاط: من مجموع 80 إستمارة معالجة تم الحصول على النتائج التالية.

جدول رقم (2-9): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير نوع النشاط.

نوع النشاط	التكرار المطلق	التكرار النسبي
غذائية	25	% 31.25
مواد بناء	15	%18.75
كهربائية	15	% 18.75
مباني صناعية	15	% 18.75
المجموع	80	% 100

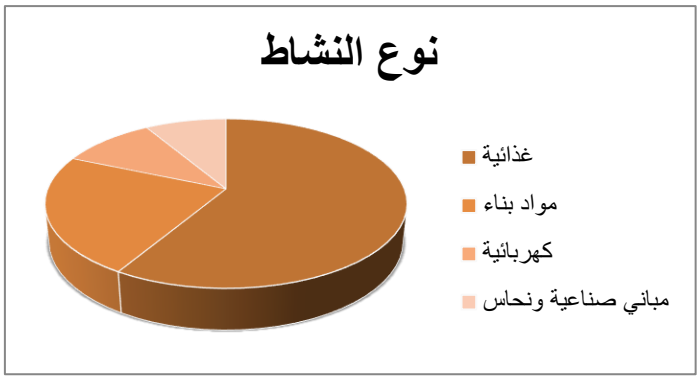

الشكل رقم (2-7)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

- يتبين لنا من خلال الجدول المتعلق بنوع نشاط المؤسسة أن أعلى نسبة مئوية منه تمثلت في الصناعة الغذائية على غرار الأنشطة الأخرى قدرت بـــ: 31.25 % وبـــ 25 تكرار وذلك راجع لنشاط المؤسسة التي أجرينا فيها التربص.

3- عدد سنوات النشاط: من مجموع 80 إستمارة معالجة تم الحصول على النتائج التالية.

جدول رقم (2-10): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات النشاط.

عدد سنوات النشاط	التكرار المطلق	التكرار النسبي
أقل من 05 سنوات	00	% 00
من 05 إلى 10	00	%00
أكثر من 10 سنوات	80	% 100
المجموع	80	% 100

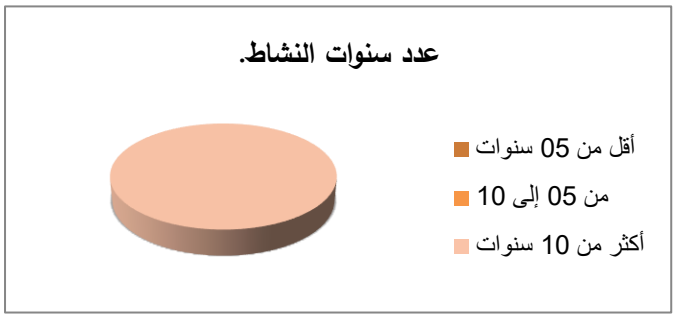

الشكل رقم (2-8)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

- يتبين لنا من خلال الجدول المتعلق بنوع نشاط المؤسسة أن أعلى نسبة مئوية منه تمثلت في **أكثر من 10 سنوات** على غرار الأخرى وقدرت بـــ: 100 % وبـــ 80 تكرار وذلك لأن المؤسسات عمومية وبدأت نشاطها منذ السبعينيات.

ثالثـــا: تقييم عينة الدراسة لعبارات إسترتيجية المؤسسة الإقتصادية وجماعات حماية البيئة.

سنحاول دراسة اراء المستخدمين حول مدى تـــأثير جماعـات حمـــاية البيئـــة على إستراتيجيـــة المؤسســـة الإقتصـــادية، وهذا من خلال الأسئلة المطروحة، حيث احتوى المحور على 10 أسئلة ونقيس هنا التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من خلال 10 عبارات.

1- جماعات حماية البيئة: الجدول الموالي يوضح إجابات عينة الدراسة حول مؤشر جماعات حماية البيئة.

جدول رقم (2-11): معلومات خاصة بجماعات حماية البيئة.

العبـــــارة	المقيـــــاس					المؤشر الاحصـائي		
	1	2	3	4	5	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اتجاه الاجابة
	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %			
تلتزم جماعات حماية البيئة بتطبيق القوانين والتشريعات.	6,3	10,0	21,3	41,3	21,3	1,119	3,61	موافق
تقوم جماعات حماية البيئة بالمراقبة بصفة دورية.	5,0	7,5	6,3	58,8	22,5	1,016	3,86	موافق
تقدم جماعات حماية البيئة دعم وتحفيزات في المجال البيئي.	6,3	27,5	20,0	48,8	13,8	,989	3,60	موافق
تقوم جماعات حماية البيئة بحملات توعية.	2,5	12,5	35,0	40,0	10,0	,925	3,43	موافق
تسهر جماعات حماية البيئة على تنظيم دورات تكوينية في مجال حماية البيئة.	5,0	6,3	25,0	47,5	16,3	,997	3,64	موافق
تعمل جماعات حماية البيئة على القيام ببرامج تحسيسية مجانية فيما يخص حماية البيئة.	2,5	10,0	12,5	55,0	20,0	,960	3,80	موافق
تنظم جماعات حماية البيئة ملتقيات أو مؤتمرات للتذكير بضرورة حماية البيئة.	5,0	3,8	18,8	53,8	18,8	,968	3,78	موافق
جماعات حماية البيئة تعمل على مكافحة الظواهر التي تضر بالبيئة وتسعى على إيجاد حلول لها.	7,5	5,0	21,3	53,8	12,5	1,027	3,59	موافق
تعمل جماعات حماية البيئة على رصد ميزانيات للحفاظ على البيئة من خلال تعيين طاقم ذو كفاءة في الحفاظ على البيئة وحمايتها من جميع الأخطار والتهديدات.	5,0	12,5	16,3	40,0	26,3	1,141	3,70	موافق
تنشر جماعات حماية البيئة الوعي البيئي وتبين أهمية البيئة من خلال الكتيبات الإرشادية والمطبوعات	3,8	11,3	22,5	43,8	18,8	1.036	3,63	موافق
جماعات حماية البيئة						1.019	4.04	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

- من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن:

– بالنسبة **للسؤال رقم (01)** تمثلت أعلى نسبة بـ:41.3% وبتكرار33 "لموافق" على غرار الاختبارات المتبقية الأخرى وتمثل الوسط الحسابي بـ: 3.61 يقع ضمن الفئة الرابعة لسلم التقييم المتمثلة في [3.40 – 4.20] وبإنحراف معياري قدره 1.119 .

– **السؤال رقم (02):** وفي هذا السؤال أجاب معظم المستجوبون بكلمة "موافق" كأعلى نسبة والتي قدرت بـ58.8% من مجموع العينة ككل وتكرار قدره 47 وبوسط حسابي 3.86 وبإنحراف معياري قدره 1.016 .

– **السؤال رقم (03):** معظم الإجابات كانت الإجابة بـ: "موافق" بنسبة قدرها 48.8% وبتكرار 39 وبوسط حسابي 3.60 وبإنحراف معياري قدره 0.989 .

– **السؤال رقم (04):** نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الاجابة بـ: "موافق" كانت تمثل النسبة الأعلى بـ: 40 % وبتكرار قيمته 32 و وسط حسابي قدره 3.43 وبإنحراف معياري قدره 0.925 .

– **السؤال رقم (05):** نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الاجابة بـ: "موافق" كانت تمثل النسبة الأعلى بـ47.5 % وبتكرار قيمته 38 و وسط حسابي قدره 3.64 وبإنحراف معياري قدره 0.997 .

– **السؤال رقم (06):** نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الاجابة بـ: "موافق" كانت تمثل النسبة الأعلى بـ: 55 % وبتكرار قيمته 44 و وسط حسابي قدره 3.80 وبإنحراف معياري قدره 0.960.

– **للسؤال رقم (07)** تمثلت أعلى نسبة بـ:53.8% وبتكرار43 "لموافق" على غرار الاختبارات المتبقية الأخرى وتمثل الوسط الحسابي بـ: 3.78 يقع ضمن الفئة الرابعة لسلم التقييم المتمثلة في [3.40 – 4.20] وبإنحراف معياري قدره 0.968 .

– **السؤال رقم (08):** وفي هذا السؤال أجاب معظم المستجوبون بكلمة "موافق" كأعلى نسبة والتي قدرت بـ53.8% من مجموع العينة ككل وتكرار قدره 43 وبوسط حسابي 3.59 وبإنحراف معياري قدره 1.025 .

– **السؤال رقم (09):** معظم الإجابات كانت الإجابة بـ: "موافق" بنسبة قدرها 40% وبتكرار 32 وبوسط حسابي 3.70 وبإنحراف معياري قدره 1.141 .

– **السؤال رقم (10):** نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الاجابة بـ: "موافق" كانت تمثل النسبة الأعلى بـ43.8 % وبتكرار قيمته 35 و وسط حسابي قدره 3.63 وبإنحراف معياري قدره 1.036 .

• أما المجال الكلي لمتغير جماعات حماية البيئة متوسطه الحسابي يساوي 4.04 ضمن الفئة الرابعة حسب سلم التقييم المتمثلة في [3.40 – 4.20] وبإنحراف معياري إجمالي 1.019 وهي نسبة مقبولة، وهذا يدل على عدم التشتت في إجابات عينة الدراسة هذا معناه أن أفراد العينة يوافقون بدرجة مرتفعة.

3– العلاقة بين المتغيرين: الجدول الموالي يوضح إجابات عينة الدراسة حول مؤشر العلاقة بين المتغيرين.

2- إسترتيجية المؤسسة الإقتصادية: الجدول الموالي يوضح إجابات عينة الدراسة حول إسترتيجية المؤسسة الإقتصادية.

جدول رقم (2-12): معلومات خاصة بإسترتيجية المؤسسة الإقتصادية.

العبـــــارة	المقيـــــاس					المؤشر الاحصـائي		
	1	2	3	4	5	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اتجاه الاجابة
	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %			
لديك إطلاع على الإستراتيجية العامة للمؤسسة.	6,3	5,0	21,3	45,0	22,5	1,067	3,73	موافق
أنت راض عن الإستراتيجية التي تسير بها مؤسستكم.	3,8	6,3	17,5	58,8	13,8	,914	3,73	موافق
المؤسسة تشرك كل الفروع في إعداد استراتيجيتها.	10,0	8,8	23,8	48,8	8,8	1,095	3,43	موافق
تقوم المؤسسة بتحليل البيئـة الخارجية للتعرف على الفرص والتهديدات.	3,8	21,3	25,0	37,5	12,5	1,067	3,43	موافق
تختار المؤسسة موقعها المستقبلي تبعا لمتغيرات البيئة الخارجية للمؤسسة.	3,8	7,5	18,8	53,8	16,3	,957	3,71	موافق
تعمل المؤسسة على نقل رسالتها إلى العاملين في ممارسة نشاطها (الإلتزام بالإستراتيجية).	3,8	10,0	18,8	50,0	17,5	1,003	3,68	موافق
تضع المؤسسة إستراتيجيتها بهدف تحقيق الربح.	5,0	6,3	15,0	55,0	18,8	,997	3,76	موافق
تراعي المؤسسة عند إعداد إستراتيجيتها القوانين والتشريعات.	7,5	12,5	13,8	50,0	16,3	1,135	3,55	موافق
تختار المؤسسة الإسترتيجية المناسبة بغرض تحقيق أهدافها الخاصة فقط.	3,8	6,3	23,8	50,0	16,3	1,067	3,69	موافق
المؤسسة تنفذ إستراتيجيتها دون تدخل أطراف خارجية تجبرها على ذلك.	6,3	5,0	28,8	48,8	11,3	,980	3,54	موافق
إسترتيجية المؤسسة الإقتصادية						.0977	.380	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

- من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن:

– بالنسبة **للسؤال رقم (01)** تمثلت أعلى نسبة بـ: 45,0% وبتكرار36 "لموافق" على غرار الاختبارات المتبقية الأخرى وتمثل الوسط الحسابي بـ: 3,73 يقع ضمن الفئة الرابعة لسلم التقييم المتمثلة في [3.40 – 4.20] وبإنحراف معياري قدره 1,067 .

– **السؤال رقم (02):** وفي هذا السؤال أجاب معظم المستجوبون بكلمة "موافق" كأعلى نسبة والتي قدرت بـ58,8% من مجموع العينة ككل وتكرار قدره 47 وبوسط حسابي 3,73 وبإنحراف معياري قدره 0.914 .

– **السؤال رقم (03):** معظم الإجابات كانت الإجابة بـ: "موافق" بنسبة قدرها 48,8% وبتكرار 39 وبوسط حسابي 3.38 وبإنحراف معياري قدره 1.095 .

– **السؤال رقم (04):** نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الاجابة بـ: "موافق" كانت تمثل النسبة الأعلى بـ: 37.5% وبتكرار قيمته 30 و وسط حسابي قدره 3.34 وبإنحراف معياري قدره 1.067 .

– **السؤال رقم (05):** نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الاجابة بـ: "موافق" كانت تمثل النسبة الأعلى بـ: 53.8% وبتكرار قيمته 33 و وسط حسابي قدره 3.71 وبإنحراف معياري قدره 0.957 .

– **السؤال رقم (06):** نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الاجابة بـ: "موافق" كانت تمثل النسبة الأعلى بـ: 50 % وبتكرار قيمته 40 و وسط حسابي قدره 3.68 وبإنحراف معياري قدره 1.003.

– **للسؤال رقم (07)** تمثلت أعلى نسبة بـ:55% وبتكرار43 "لموافق" على غرار الاختبارات المتبقية الأخرى وتمثل الوسط الحسابي بـ: 3.76 يقع ضمن الفئة الرابعة لسلم التقييم المتمثلة في [3.40 – 4.20] وبإنحراف معياري قدره 0.997 .

– **السؤال رقم (08):** وفي هذا السؤال أجاب معظم المستجوبون بكلمة "موافق" كأعلى نسبة والتي قدرت بـ50% من مجموع العينة ككل وتكرار قدره 40 وبوسط حسابي 3.55 وبإنحراف معياري قدره 1.135 .

– **السؤال رقم (09):** معظم الإجابات كانت الإجابة بـ: "موافق" بنسبة قدرها 50% وبتكرار 40 وبوسط حسابي 3.69 وبإنحراف معياري قدره 1.067 .

– **السؤال رقم (10):** نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الاجابة بـ: "موافق" كانت تمثل النسبة الأعلى بـ: 48.8% وبتكرار قيمته 39 و وسط حسابي قدره 3.54 وبإنحراف معياري قدره 0.980 .

• أما المجال الكلي لمتغير إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية متوسطه الحسابي يساوي 3.81 ضمن الفئة الرابعة حسب سلم التقييم المتمثلة في [3.40 – 4.20] وبإنحراف معياري إجمالي 1.028 وهي نسبة مقبولة، وهذا يدل على عدم التشتت في إجابات عينة الدراسة هذا معناه أن أفراد العينة يوافقون بدرجة مرتفعة على جودة هذا المؤشر.

جدول رقم (2-13): معلومات خاصة بالعلاقة بين المتغيرين.

العبـــــارة	المقيـــــاس					المؤشر الاحصـائي		
	1	2	3	4	5	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اتجاه الاجابة
	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %			
المؤسسة الإقتصادية تحافظ أو تسعى للحفاظ على البيئة.	5,0	5,0	21,3	52,5	16,3	,973	3,70	موافق
السياسة البيئية للمؤسسة مفهومة من طرف كافة العاملين.	3,8	10,0	22,5	41,3	22,5	1,051	3,69	موافق
الإستراتيجية المتبعة من طرف المؤسسة مضرة بالبيئة.	3,8	10,0	26,3	47,5	12,5	,967	3,55	موافق
المؤسسة مجبرة على إحترام أو تنفيذ إستراتيجية المحافظة على البيئة.	5,0	7,5	25,0	43,8	18,8	1,034	3,64	موافق
تراعي المؤسسة عند إعداد إستراتيجيتها القوانين والتشريعـــات البيئية.	2,5	6,3	30,0	46,3	15,0	,901	3,65	موافق
العلاقة بين المتغيرين						.0985	3.64	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

- من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن:

- بالنسبة **للسؤال رقم (01)** تمثلت أعلى نسبة بـ: 52,5% وبتكرار 41 "لموافق" على غرار الاختبارات المتبقية الأخرى وتمثل الوسط الحسابي بـ: 3.70 يقع ضمن الفئة الرابعة لسلم التقييم المتمثلة في [3.40 – 4.20] وبإنحراف معياري قدره 0.973 .

- **السؤال رقم (02):** وفي هذا السؤال أجاب معظم المستجوبون بكلمة "موافق" كأعلى نسبة والتي قدرت بـ41.3% من مجموع العينة ككل وتكرار قدره 33 وبوسط حسابي 3.69 وبإنحراف معياري قدره 1.051 .

- **السؤال رقم (03):** معظم الإجابات كانت الإجابة بـ: "موافق" بنسبة قدرها 47,5% وبتكرار 38 وبوسط حسابي 3.55 وبإنحراف معياري قدره 0.967 .

- **السؤال رقم (04):** نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الاجابة بـ: "موافق" كانت تمثل النسبة الأعلى بـ43.8 % وبتكرار قيمته 35 و وسط حسابي قدره 3.64 وبإنحراف معياري قدره 1.034 .

- **السؤال رقم (05):** نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الاجابة بـ: "موافق" كانت تمثل النسبة الأعلى بـ46.3 % وبتكرار قيمته 37 و وسط حسابي قدره 3.65 وبإنحراف معياري قدره 0.901 .

• أما المجال الكلي لمتغير جماعات حماية البيئة متوسطه الحسابي يساوي 3.64 ضمن الفئة الرابعة حسب سلم التقييم المتمثلة في [3.40 – 4.20] وبإنحراف معياري إجمالي 0.985 وهي نسبة مقبولة، وهذا يدل على عدم التشتت في إجابات عينة الدراسة هذا معناه أن أفراد العينة يوافقون بدرجة مرتفعة.

ثالثا: إختبار فرضيات الدراسة.

أ- إختبار الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على وجود فروق معنوية لتأثير جماعات حماية البيئة على إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية وفقا للمتغيرات الوسيطة الخاصة بالبيانات الشخصية (الجنس، السن المستوى التعليمي وسنوات الخبرة).

1- إختبار وجود فروق معنوية وفق المتغيرات الوسطية بالنسبة لإستراتيجية المؤسسة الإقتصادية.

H_0: لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية 0.05 بين إتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية وفقا المتغيرات الوسطية (الجنس، السن، المستوى الدراسي و وسنوات الخبرة.).

H1: توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوي 0.05 بين إتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية وفقا للمتغيرات الوسطية (الجنس، السن، المستوى الدراسي، وسنوات الخبرة).

1-1 اختبار فوارق ذات دلالة إحصائية وفقا لمتغير الجنس: للتحقق من وجود فوراق ذات دلالة إحصائيا بين اتجاهات أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس، نستخدم اختبار ANNOVA.

الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (2-14): الفوارق بين اتجاهات عينة الدراسة نحو إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية وفقا لمتغير الجنس.

المجالات	مصادر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F	
					القيمة	مستوى الدلالة (sig)
إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية	بين المجموعات	01	74,699	74,699	1,510	,223
	داخل المجموعات	78	3857,689	3857,689		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

نلاحظ من خلال جدول أعلاه أنه لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية بين إتجاهات أفراد العينة وفقا لمتغير الجنس نحو إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية عند مستوى الدلالة = 0.05، وهذا لأن مستوى الدلالة الحقيقي أكبر من المستوى الدلالة الإسمي، وبهذا نقبل الفرضية H0، وهذا مؤشر على أن الجنس لا يؤثر في رؤية هذه المفردات.

2-1 اختبار فوارق ذات دلالة إحصائية وفقا لمتغير السن.

الجدول (2-15): الفوارق بين اتجاهات عينة الدراسة نحو إستراتيجيـــة المؤسســـة الإقتصـــادية وفقا لمتغير السن.

المجالات	مصادر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F	
					القيمة	مستوى الدلالة (sig)
إستراتيجيـــة المؤسســـة الإقتصـــادية	بين المجموعات	02	99,929	49,965	1,004	,371
	داخل المجموعات	77	3832,458	49,772		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

نلاحظ من خلال جدول أعلاه أنه لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية بين إتجاهات أفراد العينة وفقا لمتغير السن نحو إستراتيجيـــة المؤسســـة الإقتصـــادية عند مستوى الدلالة = 0.05، وهذا يعود إلى أن مستوى الدلالة الحقيقي أكبر من المستوى الدلالة الإسمي، وبهذا نقبل الفرضية H0، التي تنص على عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية 0.05، بين إتجاهات أفراد عينة دراسة نحو كل بعد وفقا لمتغير السن، وهذا يعني أن مفردات عينة الدراسة لهم رؤية متشابهة نحو إستراتيجيـــة المؤسســـة الإقتصـــادية، وهذا مؤشر على أن السن لا يؤثر في رؤية هذه المفردات.

3-1 اختبار فوارق ذات دلالة إحصائية وفقا لمتغير المستوى التعليمي.

الجدول (2-16): الفوارق بين اتجاهات عينة الدراسة نحو إستراتيجيـــة المؤسســـة الإقتصـــادية وفقا لمتغير المستوى التعليمي.

المجالات	مصادر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F	
					القيمة	مستوى الدلالة (sig)
إستراتيجيـــة المؤسســـة الإقتصـــادية	بين المجموعات	03	201,249	67,083	1,366	,259
	داخل المجموعات	76	3731,139	49,094		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

نلاحظ من خلال جدول أعلاه أنه لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية بين إتجاهات أفراد العينة وفقا لمتغير المستوى التعليمي نحو إستراتيجيـــة المؤسســـة الإقتصـــادية عند مستوى الدلالة = 0.05، وهذا يعود إلى أن مستوى الدلالة الحقيقي أكبر من المستوى الدلالة الإسمي، وبهذا نقبل الفرضية H0، التي تنص على عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية 0.05، بين إتجاهات أفراد عينة دراسة نحو كل بعد وفقا لمتغير المستوى التعليمي، وهذا يعني أن مفردات عينة الدراسة لهم رؤية متشابهة نحو إستراتيجيـــة المؤسســـة الإقتصـــادية، وهذا مؤشر على أن المستوى التعليمي لا يؤثر في رؤية هذه المفردات.

4-1 اختبار فوارق ذات دلالة إحصائية وفقا لمتغير الخبرة.

الجدول (2-17): الفوارق بين اتجاهات عينة الدراسة نحو إستراتيجيـــة المؤسســـة الإقتصـــادية وفقا لمتغير سنوات الخبرة.

المجالات	مصادر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F	
					القيمة	مستوى الدلالة (sig)
إستراتيجيـــة المؤسســـة الإقتصـــادية	بين المجموعات	03	152,131	50,710	1,020	,389
	داخل المجموعات	76	3780,257	49,740		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

نلاحظ من خلال جدول أعلاه أنه لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية بين إتجاهات أفراد العينة وفقا لمتغير سنوات الخبرة نحو إستراتيجيـــة المؤسســـة الإقتصـــادية عند مستوى الدلالة = 0.05، وهذا يعود إلى أن مستوى الدلالة الحقيقي أكبر من المستوى الدلالة الإسمي، وبهذا نقبل الفرضية H0، التي تنص على عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية 0.05، بين إتجاهات أفراد عينة دراسة نحو كل بعد وفقا لمتغير الخبرة ، وهذا يعني أن مفردات عينة الدراسة لهم رؤية متشابهة نحو إستراتيجيـــة المؤسســـة الإقتصـــادية، وهذا مؤشر على أن الخبرة لا يؤثر في رؤية هذه المفردات.

2- إختبار وجود فروق معنوية وفق المتغيرات الوسطية بالنسبة لجماعـات حمـــاية البيئـــة.

H_0: لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية 0.05 بين إتجاهات أفراد الدراسة نحو جماعـات حمـــاية البيئـــة وفقا إلى السمات الديموغرافية (الجنس، السن، المستوى الدراسي، الخبرة).

H1: توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوي 0.05 بين إتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو جماعـات حمـــاية البيئـــة وفقا إلى السمات الديموغرافية (الجنس، السن، المستوى الدراسي، الخبرة).

2-1 إختبار فوارق ذات دلالة إحصائيا وفق متغير الجنس: للتحقق من وجود فوارق ذات دلالة إحصائيا بين إتجاهات أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس، نستخدم إختبار ANOVA، والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول (2-18): الفوارق بين إتجاهات عينة الدراسة نحو جماعـات حمـــاية البيئـــة وفقا لمتغير الجنس.

المتغير	مصادر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F	
					القيمة	مستوي الدلالة (sig)
جماعـات حمـــاية البيئـــة	بين المجموعات	1	73,159	73,159	1,502	,224
	داخل المجموعات	78	3799,591	48,713		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج spss

نلاحظ من خلال جدول أعلاه أنه لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية بين إتجاهات أفراد العينة وفقا لمتغير الجنس نحو جماعـات حمـــاية البيئـــة عند مستوى الدلالة = 0.05، وهذا يعود إلى أن مستوى الدلالة الحقيقي أكبر من

مستوى الدلالة الإسمي، وبهذا نقبل الفرضية H0، التي تنص على عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين إتجاهات أفراد عينة الدراسة وجماعـات حمـــاية البيئـــة وفقا لمتغير الجنس، وهذا مؤشر على أن الجنس لا يؤثر في رؤية هذه المفردات.

2-2 إختبار فوارق ذات دلالة إحصائيات وفقا لمتغير السن: للتحقق من وجود فوارق ذات دلالة إحصائيا بين إتجاهات أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير السن، نستخدم إختبار ANOVA، والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول (2-19): الفوارق بين إتجاهات عينة الدراسة نحو جماعـات حمـــاية البيئـــــة وفقا لمتغير السن.

المتغير	مصادر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F	
					القيمة	مستوي الدلالة (sig)
جماعـات حمـــاية البيئـــــة	بين المجموعات	2	136,891	68,446	1,411	,250
	داخل المجموعات	77	3735,859	48,518		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية بين إتجاهات أفراد العينة وفقا لمتغير السن نحو جماعـات حمـــاية البيئـــة عند مستوى الدلالة = 0.05، وهذا يعود إلى أن مستوى الدلالة الحقيقي أكبر من المستوى الدلالة الإسمي، وبهذا نقبل الفرضية H0 التي تنص على عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية 0.05، بين إتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو جماعـات حمـــاية البيئـــة وفقا لمتغير السن، وهذا يعني أن مفردات عينة الدراسة لهم رؤية متشابهة نحو جماعـات حمـــاية البيئـــة، وهذا مؤشر على أن السن لا يؤثر في رؤية هذه المفردات.

3-2 إختبار فوارق ذات دلالة إحصائيات وفقا لمتغير المستوى الدراسي: للتحقق من وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين إتجاهات أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المستوى الدراسي، نستخدم إختبار ANOVA، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (2-20): الفوارق بين إتجاهات عينة الدراسة نحو جماعـات حمـــاية البيئـــــة وفقا لمتغير المستوى الدراسي.

المتغير	مصادر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F	
					القيمة	مستوي الدلالة (sig)
جماعـات حمـــاية البيئـــــة	بين المجموعات	03	127,591	42,530	,863	,464
	داخل المجموعات	76	3745,159	49,278		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية بين إتجاهات أفراد العينة وفق متغير المستوى الدراسي نحو جماعـات حمـــاية البيئـــة عند مستوى الدلالة = 0.05، وهذا يعود إلى أن مستوى الدلالة

الحقيقي أكبر من مستوى الدلالة الإسمي، وبهذا نقبل الفرضية H0، التي تنص على عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، بين إتجاهات أفراد عينة الدراسة وجماعـات حمـــاية البيئـــة وفق متغير المستوى الدراسي، وهذا يعني أن مفردات عينة الدراسة لهم رؤية متشابهة نحو جماعـات حمـــاية البيئـــة وهذا مؤشر على أن المستوى الدراسي لا يؤثر في رؤية هذه المفردات.

2-4 إختبار فوارق ذات دلالة إحصائيا وفقا لمتغير سنوات الخبرة: للتحقق من وجود فوارق ذات دلالة إحصائيا بين إتجاهات أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الخبرة، نستخدم إختبار ANOVA، والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول (2-21): الفوارق بين إتجاهات عينة الدراسة نحو جماعـات حمـاية البيئة وفقا لمتغير سنوات الخبرة.

المتغير	مصادر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F	
					القيمة	مستوي الدلالة (sig)
جماعـات حمـــاية البيئـــة	بين المجموعات	3	217,640	72,547	1,508	,219
	داخل المجموعات	76	3655,110	48,094		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية بين إتجاهات أفراد العينة إلى متغير سنوات الخبرة نحو جماعـات حمـــاية البيئـــة عند مستوى الدلالة = 0.05، وهذا يعود إلى أن مستوى الدلالة الحقيقي أكبر من مستوى الدلالة الإسمي، وبهذا نقبل الفرضية H0، التي تنص على عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية 0.05، بين إتجاهات أفراد عينة دراسة وجماعـات حمـــاية البيئـــة وفقا إلى متغير الخبرة وهذا يعني أن مفردات عينة الدراسة لهم رؤية متشابهة نحو جماعـات حمـــاية البيئـــة، وهذا مؤشر على أن الخبرة لا تؤثر في رؤية هذه المفردات.

استنتجنا من خلال اختبار فرضية الفروقات أن المتغيرات الوسطية المتمثلة في الجنس، السن، المستوى والخبرة لهم نفس الرؤية نحو جماعـات حمـــاية البيئـــة.

ب- إختبار الفرضية الفرعية الثالثة: والتي تتمثل في وجود علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية بين جماعات حماية البيئة وإستراتيجية المؤسسة الإقتصادية عند مستوي α=0.05، ولإختبار هذه الفرضية نقوم بدراسة تأثير جماعـات حمـاية البيئة على إستراتيجة المؤسسة الإقتصادية أنظر الملحق (03).

تتمثل متغيرات نموذج هذه الدراسة في المتغير المستقل (جماعـات حمـاية البيئـة)، والمتغير التابع (إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية)، كالتالي:

$y=a+bx$ حيث أن b تعني معدل التغير في قيمة y عندما تتغير قيمة المتغير x بوحدة واحدة أما a فهو ثبات المعادلة (معامل التقاطع)، والجدول التالي يوضح ما يلي:

الجدول (2-22): نتائج تأثير جماعات حماية البيئة وإستراتيجية المؤسسة الإقتصادية.

المتغير التابع / المتغير المستقل		إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية					
		معامل الانحدار	إختبار ستودنت t		معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة فيشر F	مستوى الدلالة Sig.
			قيمة t	Sig.				
جماعات حماية البيئة	a	3.180	1,652	*0.103	,892	,795	302,563	*0.000
	b	0.898	17,394	*0.000				
*دال إحصائيا عند مستوى دلالة الإسمي 0.05								

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

* نموذج انحدار جماعات حماية البيئة وإستراتيجية المؤسسة الإقتصادية هو:

$$Y=3.180+0.898x$$

* معامل الارتباط بين جماعات حماية البيئة وإستراتيجية المؤسسة الإقتصادية = 892.0 وهو يدل على وجود ارتباط طردي قوي بينهما، ($Sig. = 0.000 < \alpha = 0.05$)

* معامل التحديد R^2=0.795، والذي يعني ان 79.5% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية) سببها المتغير الخاص بالنموذج (جماعات حماية البيئة) والنسبة المتبقية 20.5% ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر على إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية.

* **F=302.563**، sig=0.000 ، وهذه القيمة أقل من مستوى دلالة الإسمي 0.05، وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين جماعات حماية البيئة وإستراتيجية المؤسسة الإقتصادية.

* a=3.180، وإختبار ستيودنت t_a=1.652 بإحتمال Sig.=0.103 أكبر من مستوى دلالة 0.05، وبالتالي الثابت غير مقبول إحصائيا.

* b=0.898، إختبار ستيودنت t_b=5.368 بإحتمال Sig.=0.000 وهذا يدل على أن جماعات حماية البيئة تؤثر في تقدير قيمة إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية وبالتالي مقبول إحصائيا.

وبالتالي نموذج انحدار جماعات حماية البيئة وإستراتيجية المؤسسة الإقتصادية هو:

$$Y=0.898x$$

من خلال المعادلة نستنتج:

كلما زاد المتغير المستقل X المتمثل في جماعات حماية البيئة بوحدة واحدة يزيد المتغير التابع Y والمتمثل في إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية بـ: 0.898 وحدة.

خلاصـــة

تمكنا من خلال هذا الفصل من التعرف على متغيرات الدراسة والمتمثلة في جماعـات حمـاية البيئـة كمتغير مستقل وإستراتيجية المؤسسة الإقتصادية كمتغير تابع، بالإضافة إلى مؤسسة ملبنة عريب بالمنتجات والأنشطة التي تعتبر بمثابة المتغيرات التي توفر البيئة لدراسة الظاهرة، ثم تعرفنا على مجتمع الدراسة والعينة التي تم اختيارها وأسلوب المعاينة المستخدم وكيفية توزيع الاستمارات التي كانت بطريقة ورقية، والتي تمخض عليها إجماليا في نهاية المطاف (80) إستبانه صالحة للتحليل والمناقشة، تم تطرقنا إلى كيفية تصميم الاستبانة والأدوات التي اعتمدنا عليها، والإجراءات المتبعة في إعداد بيانات الدراسة لتحليلها وتفسيرها معتمدين على البرنامج الإحصائي (SPSS) التي تم إدخال جميع البيانات واستخدام عديد الاختبارات الإحصائية التي ساعدتنا للوصول إلى نتائج تسمح لنا بتفسير الظاهرة، هذا وقمنا باختبار أداة الدراسة وذلك باختبار صدقها.

الخـــــــاتمة

خـــــاتمة

لقد كان الهدف الأول والأخير للمؤسسات الاقتصادية في القرن الماضي تحقيق الأرباح وتعظيمها، حتى ولو كان ذلك على حساب البيئة الطبيعية، لكن وبعد التدهور الكبير الذي عرفته هذه الأخيرة، برزت صحوة فكرية لم تتوقف تطالب بضرورة الأخذ بالحسبان لانعكاسات أنشطة هذه المؤسسات على البيئة، ولهذا أصبح من الضروري لها أن تتبنى أنظمة إدارية حديثة تدمج الاهتمامات البيئية ضمن سياستها التسييرية.

للحد من خطورة التلوث الصناعي، تبنى المشرع الجزائري العديد من الآليات القانونية الوقائية والردعية وكذلك العلاجية، وأوكل مهمة حماية البيئة إلى الإدارة بالدرجة الأولى لما تتمتع به من امتيازات السلطة العامة، ثم بالدرجة الثانية إلى القضاء، عن طريق تطبيق مختلف قواعد المسؤولية على المتسببين في التلوث متى توفرت فيهم شروط هذه المسؤولية.

وبعد ظهور ما يسمى بنظام الإدارة البيئية الذي يعتبر أداة إدارية مرنة تساعد المؤسسات على فهم وتقييم وتحسين الجوانب البيئية لأنشطتها وعملياتها ومنتجاتها وخدماتها، حيث انتهجت المؤسسات هذه الأداة من خلال دمجها في إستراتيجيتها بهدف التصدي للمشاكل البيئية، كما يمكن استغلاله واستعماله كمدخل لتحقيق المزايا التنافسية، باعتبار أن الاهتمام بجودة المنتج لم يعد كاف للتنافس، بل أصبح الاهتمام بالشأن البيئي هو الآخر من مجالات التنافس بين المؤسسات، والذي من خلاله يمكن للمؤسسة أن تصل إلى حد التميز باعتباره مستوى الأداء الوحيد المقبول في عصر المشكلات البيئية.

لقد تمكنا من خلال دراسة هذا الموضوع من إثبات مدى مساهمة تطبيق نظام الإدارة البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية ومن أجل محاولتنا معالجة إشكالية البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة، عمدنا للاطلاع على الجوانب المحيطة بمتغيرات الدراسة، وتحديد بعد كل متغير، وذلك بتقديم المفاهيم النظرية حول المستجدات الجديدة في عصر المعلوماتية والتكنولوجيا، ثم حددنا الإطار المفاهيمي لعناصر جماعات حماية البيئة وإستراتيجية المؤسسة الإقتصادية، ثم تم عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة، وتقديم الإضافة المرجوة من هذه الدراسة ثم حددنا الطريقة وأدوات الدراسة التي تمثلت في إجراء إستبانه، وعديد الاختبارات الإحصائية للمساعدة في الوصول إلى نتائج تساعد على إسقاطها على الواقع، وفي الأخير وبعد جمع الاستمارات وجمع الاستبانات وتحليلها، قمنا باختبار صحة الفرضيات وعرض نتائج الدراسية.

1- نتائج واختبار الفرضيات.

1-1 اختبار الفرضيات.

بالنسبة للفرضية الأولى: والتي نصت على أن الاليات الإقتصادية تتمثل في (تقويم الآثار البيئية، الإنتاج الأنظف، تحصيل تكاليف التلوث وإعادة التدوير) ولها دور فعال في الحفاظ على البيئة، أثبت الدراسة النظرية صحة الفرضية وأكدتها، وأن هذه الاليات تساعد بشكل كبير في الحفاظ على البيئة.

بالنسبة للفرضية الثانية: والتي نصت على وجود فروق معنوية عند مستوى دلالة 0.05 لتأثير جماعات حماية البيئة على إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية وفقا للمتغيرات الوسيطة (الجنس، السن، المستوى الدراسي وسنوات الخبرة) توصلنا إلى مايلي:

أ- بالنسبة لوجود فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين المتغيرات الوسيطة (الجنس، السن المستوى الدراسي وسنوات الخبرة) وجماعات حماية البيئة اثبتت النتائج نفي هذه الفرضية بالنسبة لجميع المتغيرات الوسيطة.

ب- بالنسبة لوجود فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين المتغيرات الوسيطة (الجنس، السن المستوى الدراسي وسنوات الخبرة) وإستراتيجية المؤسسة الإقتصادية، اثبتت النتائج نفي هذه الفرضية بالنسبة لجميع المتغيرات الوسيطة.

بالنسبة للفرضية الثالثة: يمكننا القول بأنه توجد هناك علاقة وأثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 لجماعات حماية البيئة على إستراتيجية المؤسسة الإقتصادية عند مستوى دلالة 0.05، وذلك إستنادا على النتائج المتوصل إليها من تحليل مخرجات برنامج SPSS، حيث أثبتت نتائج الدراسة على وجود إرتباط طردي قوي بين جماعات حماية البيئة وإستراتيجية المؤسسة الإقتصادية، وكذلك على وجود علاقة معنوية عند مستوى دلالة 0.05 بينهما من خلال إختبار فيشر.

مما سبق نستنتج أنه يوجد تأثير وعلاقة طردية وقوية بين جماعات حماية البيئة وإستراتيجية المؤسسة الإقتصادية بالنسبة لمؤسسة ملبنة عريب.

2- نتائج الدراسة.

من خلال ما تقدم في البحث استطعنا الوصول إلى النتائج التالية:

2-1 الجانب النظري

- البيئة هي المحيط الذي يحتوي على الكائنات الحية والكائنات غير الحية وتتميز بتفاعل وإنسجام.
- تقوم المؤسسات الاقتصادية بأنشطتها في ظل ضغوط كبيرة من قبل الأطراف ذات المصلحة، وهذا من أجل إدماج نظام الإدارة البيئية في مختلف عملياتها.
- رغم المجهودات المبذولة من قبل الجزائر في مجال حماية البيئية، إلا أن السياسة البيئية لم ترقى إلى المستوى المطلوب منها.
- الإنسان هو المسبب الرئيسي للمشكلات البيئية.

2-2 الجانب التطبيقي

- يعتبر نظام الإدارة البيئية أداة إدارية مرنة تساعد المؤسسات على فهم وتقييم الجوانب البيئية.
- يعود تطبيق نظام الإدارة البيئية إلى ضغوط الأطراف ذات المصلحة هذا من جهة ومن جهة أخرى لما له من فوائد كبيرة.
- يعتبر نظام السياسة البيئية أداة إدارية تقوم المؤسسات من خلاله بانتهاج إستراتيجية من الإستراتيجيات البيئية.
- تقوم الإستراتيجيات البيئية على دمج الاعتبارات البيئية في عملياتها ومنتجاتها.
- ينتج من تطبيق الإستراتيجيات البيئية فوائد تعود بالنفع على المؤسسة.
- إن وضع نظام الإدارة البيئية راجع إلى الأطراف الضاغطة في الدولة من خلال التشريعات والقوانين البيئية، وكذا المجتمع المحلي.

– السياسة البيئية بالمؤسسة ليست مفهومة بشكل جيد لدى كافة العمال بالمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة.

– ليس لدى العمال والمسيرين وعي بيئي يدفعهم إلى دمج الاعتبارات البيئية.

– التعليمات واللوائح الخاصة بالبيئة غير متوفرة بشكل جيد وكاف على مستوى كل وحدات المؤسسة محل الدراسة وهو ما يصعب من عملية نشر الوعي البيئي داخل المؤسسة.

– لا يتم تخطيط وتنفيذ برامج تأهيل بيئي للعمال بشكل دوري ومكثف بالمؤسسة محل الدراسة.

3– توصيات الدراسة

بناء على ما تقدم من نتائج، تم اقتراح التوصيات التالية:

– توضيح السياسة البيئية وشرحها لجميع العمال وعلى كافة المستويات شرط ضروري وفعال لإنجاح نظام الإستراتيجية البيئية.

– ضرورة وضع برامج تدريب بيئية للعمال بالمؤسسات محل الدراسة.

– العمل على التخلص من مقاومة التغيير لدى العاملين بالمؤسسة وخاصة الفئة التي تقوم بوضع السياسات وتحديد الأهداف بالمؤسسة محل الدراسة.

– ضرورة توفير القوى العاملة والمهارات المتخصصة والتكنولوجيا والتمويل اللازم لتنفيذ نظام الإستراتيجية البيئية بالمؤسسة محل الدراسة.

– ضرورة توفير جميع التعليمات واللوائح الخاصة بالبيئة على مستوى كافة وحدات المؤسسات.

– ضرورة تحديد الأدوار والمسؤوليات بشكل واضح لضمان عدم تداخل المهام وتوجيه النشاطات نحو حماية البيئة.

4– آفاق الدراسة

بهدف التوسع أكثر في موضوع دراستنا، ارتأينا اقتراح بعض المواضيع التي يمكن لها إثراء هذا الموضوع، ونذكر منها:

– دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة بالمؤسسة الاقتصادية.

– نظام الإدارة البيئية كمدخل لتطبيق نظام الإدارة المدمجة بالمؤسسات الصناعية الجزائرية.

– دور نظام إدارة البيئة والجودة في تحقيق الميزة التنافسية في القطاع الخاص.

المراجـــــع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- أحمد القطامين، **الإدارة الاستراتيجية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

2- إبراهيم بن سليمان الأحيدب، **أمن وحماية البيئة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1998م.

3- ابتسام سعيد الملكاوي، **جريمة تلويث البيئة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.

4- اسماعيل محمد السيد، **الإدارة الاستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2000.

5- بوترعة بلال، **المرأة وحماية البيئة**، التصميم والطباعة مطبعة سخري، الوادي، ط1، 2012.

6- دينكن ميتشل، **معجم علم الإجتماع**، ترجمة إحسان محمد الحسن ط2، دار الطليعة بيروت، 1986.

7- رشاد أحمد عبد اللطيف، **إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، المكتبة الجامعية**، الإسكندرية، 2000.

8- رشيد الحمد محمد سعيد الصابريني، البيئة ومشكلاتها، سلسلة المعارف، العدد 22، الكويت، 1990.

9- رونالد ستيدهام، ترجمة علاء الخضري، **الاقتصاد التحليلي**، علوم الأرض واقتصاد البيئة، المركز الثقافي للتعريب والترجمة دار الكتاب الحديث، بيروت، الطبعة الأولى، 2008.

10- زكريا طاحون، **إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف**، سلسلة البيئة 7، شركة ماس للطباعة الإسكندرية، 2005.

11- سايح تركية، **حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2014م.

12- عبد العزيز صالح بن حبتور، **الإدارة الإستراتيجية (إدارة جديدة في عالم متغير)**، ط2، دار المسيرة، عمان، 2007.

13- عبد الهادي الجوهري، **قاموس علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.

14- كاظم نزار الركابي، **الإدارة الاستراتيجية (العولمة و المنافسة)**، دار وائل للنشر، عمان، 2004.

15- محمد عاطف غيت، **قاموس علم الاجتماع** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دون تاريخ نشر.

16- محمد صالح الشيخ، **الانتاج الأنظف** ، دار المعارف، 2002.

17- محمد الحسن، **مشكلات البيئة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006.

ثانيا: المذكرات والأطروحات

1- سعيدة خلفاوي، **آليات الضبط الإداري البيئي في التشريع الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون إداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

2- شعشوع قويدر، **دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر، السنة الجامعية 2013 2014.

3- عبد الحق خنتاش، **مجال تدخل الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر**، مذكرة ماجيستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2011 .

4- كمال معيفي، **آليات الضبط الإداري لحماية البيئة في التشريع الجزائري**، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في القانون الإداري، تخصص قانون إداري و إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة.

ثالثا: الملتقيات

1- سليمان بوفاسة وعبد القادر خليل، **البيئة وآليات حمايتها لأجل تنمية مستدامة**، الملتقى الوطني حول: اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي المدية أيام 6-7 جوان 2006.

2- برنامج الأمم المتحدة للبيئة قسم التعاون الإقليمي المبادرات البيئية التطوعية من أجل تنمية صناعية مستدامة المفاهيم والتطبيقات المكتب الإقليمي لغرب آسيا حقوق الطبع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2007.

رابعا: المجلات

1- أ. حمد، **دور الجبائية البيئية في محاربة التلوث البيئي**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 09، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

2- الجزائر البيئة، **البيئة في الجزائر بين الماضي والمستقبل والمهمة المستعجلة**، مجلة دورية تصدر عن كتابة الدولة المكلفة بالبيئة، عدد 01، سنة 1999.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المادة 2 من قانون 90-31، العدد 53، الجزائر، 4 ديسمبر 1990.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية والقانون رقم 09/90 المتضمن قانون الولاية، العدد 15 الجزائر 1990 / 04 / 11.

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية المرسوم 158/98،الجزائر1998/05/16، العدد 31.

6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، المواد 05- 06-07 من القانون 03/10 العدد 43 الجزائر 19 يوليو 2003.

7- المواد 61، 60 من القانون 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2010 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر العدد 06.

8- المرسوم التنفيذي 3(0)-478 المؤرخ في 2003/12/09 المتعلق بكيفيات تسيير نفايات النشاطات العلاجية، ج ر العدد 78.

خامسا: التقارير

1- وزارة البيئة وتهيئة الإقليم، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**، سنة 2005.

المراجع باللغة الأجنبية

1- Ministère de l'aménagement de territoire et de l'environnement, programme national pour la gestion intégrée des déchets municipaux pour les 40 grandes villes, les progdem, 2003.

2- Ministère des finances, ministère de l'aménagement de territoire et de l'environnement, circulaire interministérielle, «taxes écologiques", 2002.

3- Ministère de l'aménagement de territoire et de l'environnement, direction de l'environnement de Biskra, principaux textes législatifs et règlementaire relatif à la Protection de l'environnement, 2006.

4- Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, programme national de gestion intégrée des déchets municipaux en Algérie " Stratégie opérationnelle", mai 2003.

5- Gerry Johnson et autres, **Stratégique**, 7 eme édition, Pearson éditions, paris, 2005.

6- Alfred Chandler, **stratégies et structures de l'entreprise**, les éditions d'organisation, paris, 1989.

7- IGOR Ansoff, **stratégie et développement de l'entreprise,** 3eme Edition, édition d'organisation, paris, 1988.

8- J.C. Tarondeau, **stratégie industrielle,** Vuibert paris, 1998.

9- Ahmed Hamadouche, **Méthodes et outils d'analyse stratégique**, édition Chihab, Alger, 1997.

10- J.P.Détrie et autres, **STRATEGOR**, 3eme édition, dunod, paris, 1997.

11- Michael porter, **L'avantage concurrentiel comment devancer ses concurrents et maintenir son avance**), dunod, 2005.

12- J.P. Angelier, **économie industrielle (méthodes et éléments)**, OPU, Alger, 1993.

13- دراسة بعنوان" **What is the strategy** " فازت بجائزة Mc kinsey" عام 1996.

14- Frederic Frery, **Propositions pour une axiomatique de la stratégie**, WWW. Stratégie -Aims.com/ Normandie 04 session / frery.PDF.

15- Mohamed Seghir Djitli, **Marketing stratégique**, Edition Ibn Sina, Alger, 2001.

16- Alain noël et autres**, perspectives en management stratégique**, Tome 4, économico, paris, 1995/1996.

17- J.C Tarondeou, **le management des savoirs**, édition PUF, Paris, 2002.

المراجع من الأنترنت

1- www. Cpge - cpa.ac. ma. Html 2002, date de consultation le 15/04/2007.

الملاحـــــــق

الملحق رقم (01): إستمارة الإستبيان

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية
تخصص: إقتصاد وتسيير المؤسسة

إستـــبيـان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الأخ الكريم...الأخت الكريمة

في إطار التحضير لنيل مذكرة نهاية الدراسة للحصول على شهادة ماستر تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسة أضع بين أيديكم هذا الإستبيان آملا في دعمكم من أجل إجراء الدراسة الميدانية لموضوع:

تـــأثير جماعـــات حمـــاية البيئـــة على إستراتيجيـــة المؤسســـة الإقتصـــادية

دراســـة حـــالة مؤسسة ملبنة عريب

وذلك بتفضلكم للإجابة على محتوى فقرات وأسئلة الاستبيان بكل دقة، شفافية وموضوعية. أحيطكم علما بأن أراءكم ستعامل بالسرية التامة ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي.

شكرا لكم ولإهتمامكم وكرم مساعدتكم، تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام والامتنان.

إعداد الطالبين:
*عبيدات عبدالرحمان
* بوكرة عباسي فارس

تحت إشراف:
* الأستاذة: شيشة نوال

السنة الجامعية 2018 / 2019

ملاحظة :الرجاء وضع علامة (×) على الإجابة التي تراها مناسبة.

معلومات عـــــامة

1- المعلومات الشخصية

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

السن: أقل من 30 **سنة** ☐ من 31 إل 40 سنة ☐ من 41 الى 50 سنة ☐ اكبر من 50 سنة ☐

المستوى التعليمي: ثانوي ☐ تكوين مهني ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

سنوات الخبرة : اقل 05 من سنوات ☐ من 05 الى 10 سنوات ☐ من11الى15سنة ☐ اكثر من15سنة ☐

2- معلومـــات حول المؤسســـة

طبيعة المؤسسة: خـــاص ☐ عمومية ☐

نوع النشـــاط: غذائية ☐ مواد بناء ☐ الكهربائية ☐ المباني الصناعية والنحاس ☐

عدد سنوات النشاط: أقل من 05 سنوات ☐ من 05 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

المحور الاول: جماعات حماية البيئة

الرقم	العبارات	درجة الموافقة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
11	تلتزم جماعات حماية البيئة بتطبيق القوانين والتشريعات.					
12	تقوم جماعات حماية البيئة بالمراقبة بصفة دورية.					
13	تقدم جماعات حماية البيئة دعم وتحفيزات في المجال البيئي.					
14	تقوم جماعات حماية البيئة بحملات توعية.					
15	تسهر جماعات حماية البيئة على تنظيم دورات تكوينية في مجال حماية البيئة.					
16	تعمل جماعات حماية البيئة على القيام ببرامج تحسيسية مجانية فيما يخص حماية البيئة.					
17	تنظم جماعات حماية البيئة ملتقيات أو مؤتمرات للتذكير بضرورة حماية البيئة.					

18	جماعات حماية البيئة تعمل على مكافحة الظواهر التي تضر بالبيئة وتسعى على إيجاد حلول لها.					
19	تعمل جماعات حماية البيئة على رصد ميزانيات للحفاظ على البيئة من خلال تعيين طاقم ذو كفاءة في الحفاظ على البيئة وحمايتها من جميع الأخطار والتهديدات.					
20	تنشر جماعات حماية البيئة الوعي البيئي وتبين أهمية البيئة من خلال الكتيبات الإرشادية والمطبوعات التي تحتوي على معلومات تخص البيئة.					

المحور الثاني: إستراتيجية المؤسسة

الرقم	العبارات	درجة الموافقة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	لديك إطلاع على الإستراتيجية العامة للمؤسسة.					
02	أنت راض عن الإستراتيجية التي تسير بها مؤسستكم.					
03	المؤسسة تشرك كل الفروع في إعداد استراتيجيتها.					
04	تقوم المؤسسة بتحليل البيئة الخارجية للتعرف على الفرص والتهديدات.					
05	تختار المؤسسة موقعها المستقبلي تبعا لمتغيرات البيئة الخارجية للمؤسسة.					
06	تعمل المؤسسة على نقل رسالتها إلى العاملين في ممارسة نشاطها (الإلتزام بالإستراتيجية).					
07	تضع المؤسسة إستراتيجيتها بهدف تحقيق الربح.					
08	تراعي المؤسسة عند إعداد إستراتيجيتها القوانين والتشريعات.					
09	تختار المؤسسة الإسترتيجية المناسبة بغرض تحقيق أهدافها الخاصة فقط.					
10	المؤسسة تنفذ إستراتيجيتها دون تدخل أطراف خارجية تجبرها على ذلك.					

المحور الثالث: العلاقة بين المتغيرين

الرقم	العبارات	درجة الموافقة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
21	المؤسسة الإقتصادية تحافظ أو تسعى للحفاظ على البيئة.					
22	السياسة البيئية للمؤسسة مفهومة من طرف كافة العاملين.					
23	الإستراتيجية المتبعة من طرف المؤسسة مضرة بالبيئة.					
24	المؤسسة مجبرة على إحترام أو تنفيذ إستراتيجية المحافظة على البيئة.					
25	تراعي المؤسسة عند إعداد إستراتيجيتها القوانين والتشريعـات البيئية.					

الملحق رقم (02): صدق و ثبات الإستبيان.

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	80	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	80	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Chronbach	Nombre d'éléments
,943	25

الملحق رقم (03): معامل الإرتباط ومعادلة الإنحدار لجماعات حماية البيئة وإستراتيجية المؤسسة الإقتصادية.

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	x[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : y
b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,892[a]	,795	,792	3,215

a. Prédicteurs : (Constante), x

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	3126,406	1	3126,406	302,563	,000[b]
	Résidus	805,981	78	10,333		
	Total	3932,388	79			

a. Variable dépendante : y
b. Prédicteurs : (Constante), x

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	3,180	1,926		1,652	,103
	x	,898	,052	,892	17,394	,000

a. Variable dépendante : y